وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département :Sciences commerciales

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

العنوان

دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية

– دراسة عينة من تقارير محافظ حسابات ولاية المسيلة لفترة 2012 –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد الطالبة:

– عواج هدى

إشراف الدكتور:

– قاسمي السعيد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
1– محمودي مليك	أستاذ	مناقشا
2– سالم إلياس	دكتور	رئيسا
3– قاسمي السعيد	دكتور	مشرفا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الإرادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع

الشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور قاسمي السعيد الذي تفضل بالإشراف على بحثي هذا، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي أفادني بها، فأكن له كل الإحترام والتقدير

إلى الأساتذة الذين شرفوني بقبولهم مناقشة هذه الرسالة

إلى جميع الأساتذة الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل سعودي بلقاسم

وإلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسال الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

هـــدى

قائمة

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الرقم
كلمة شكر	
فهرس الأشكال	**I**
فهرس الجداول	**II**
فهرس المحتويات	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام حول تدقيق الحسابات	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: ماهية تدقيق الحسابات.	**08**
المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات	**08**
المطلب الثاني: أنواع تدقيق الحسابات	**09**
المطلب الثالث: أهداف تدقيق الحسابات	**15**
المطلب الرابع: أهمية تدقيق الحسابات	**17**
المبحث الثاني: أسس تدقيق الحسابات	**20**
المطلب الأول: فروض تدقيق الحسابات	**20**
المطلب الثاني: مبادئ تدقيق الحسابات	**22**
المطلب الثالث: طرق تدقيق الحسابات	**24**
المطلب الرابع: معايير تدقيق الحسابات	**24**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: مدخل نظري للقوائم المالية	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	**36**
المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية	**36**
المطلب الثاني: مستخدموا القوائم المالية	**40**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية	**42**

أولا: عرض القوائم المالية	**43**
ثانيا: الإعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية	**45**
ثالثا: الفرضيات الأساسية التي ينبني عليها إعداد القوائم المالية	**49**
المبحث الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بجودة معلومات القوائم المالية	**50**
المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخصائصها	**50**
المطلب الثاني: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية	**51**
المطلب الثالث: مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات	**53**
خلاصة الفصل	**55**
الفصل الثالث: دراسة عينة من تقريري محافظ الحسابات لفترة 2012	
تمهيد	**57**
المبحث الأول: القوائم المالية للشركة X1	**58**
المطلب الأول: دراسة وتحليل الحسابات	**58**
المطلب الثاني: تحليل حسابات الأعباء والإرادات للشركة X1	**63**
المطلب الثالث: إبداء رأي محافظ الحسابات على الحسابات السنوية للشركة **X1**	**65**
المبحث الثاني: القوائم المالية للشركة X2	65
المطلب الأول: دراسة وتحليل حسابات الشركة **X2**	**65**
المطلب الثاني: تحليل حسابات الأعباء والإرادات للشركة **X2**	**71**
المطلب الثالث: إبداء رأي محافظ الحسابات على الحسابات السنوية للشركة **X2**	**73**
خلاصة الفصل	**74**
خاتمة	**75**
المراجع	
الملاحق	
ملخص	

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01	أنواع معايير التدقيق	25
02	أنواع تقارير التدقيق	54

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين التطور التاريخي لأهداف التدقيق	17
02	يبين حساب الإستثمارات للشركة (X1)	58
03	يبين حساب الإهتلاكات للشركة(X1)	58
04	يبين حساب قروض وأصول مالية أخرى غير جارية للشركة (X1)	58
05	يبين حساب المخزونات للشركة X1	59
06	يبين حساب الزبائن للشركةX1	59
07	يبين حساب الموجودات للشركة (X1)	60
08	يبين حساب رأس المال الإجتماعي للشركةX1	60
09	يبين حساب الإحتياطات للشركةX1	61
10	يبين حساب الموردون للشركة X1	61
11	يبين حساب الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة للشركة(X1)	61
12	يبين حساب الدولة والجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة للشركة(X1)	62
13	يبين الشركاء–الحسابات الجارية للشركة (X1)	63
14	يبين حساب مخصصات الاهتلاكات للشركة(X1)	64
15	يبين حساب تقديم خدمات أخرى للشركة (X1)	65
16	يبين حساب الإستثمارات للشركة(X2)	65
17	يبين حساب الإهتلاكات للشركة (X2)	66
18	يبين حساب قروض وأصول مالية أخرى غير جارية للشركة (X2)	66
19	يبين حساب المخزونات للشركة (X2)	66
20	يبين حساب الزبائن للشركة (X2)	67
21	يبين الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى للشركة (X2)	67
22	يبين حساب الدولة_ الضرائب على النتائج للشركة (X2)	67
23	يبين حساب الدولة_ الرسوم على رقم الأعمال للشركة (X2)	67
24	يبين حساب 447 الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة للشركة (X2)	68
25	يبين حساب 47 الحسابات الإنتقالية الإنتظارية للشركة (X2)	68
26	يبين رأس المال الإجتماعي للشركة X2	69

27	يبين الإحتياطات للشركة X2	69
28	يبين حساب الدولة والجماعات العمومية ، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة للشركة (X2)	69
29	جدول رقم(29): يبين حساب الموردون للشركة (X2)	70
30	يبين حساب الزبائن الدائنون للشركة (X2)	70
31	يبين حساب العاملون والحسابات المرتبطة بهم للشركة(X2)	70
32	يبين حساب الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة للشركة (X2)	71
33	يبين حساب الشركاء– الحسابات الجارية	71
34	يبين حساب مخصصات الإهتلاك للشركة (X2)	72
35	يبين حساب إيرادات الإستغلال للشركة X2	72

مقدمة

يعتبر التدقيق المحاسبي من المواضيع التي شكلت حيزا كبير في الجانب المالي و المحاسبي والذي يلعب دورا بارزا في الادارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع ، وتوجيه القرارات ، تخطيط الموارد والقرارات الاقتصادية ولها تأثير كبير في مجتمع الاعمال بالدولة و تزداد أهميته كلما زادت معايير الشفافية للشركات الخاصة والعامة و من هنا نجد أن مهنة المحاسبة و التدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية باعتبارها مرآة الأداء المالي و الاقتصادي و عصب الحياة للشركات ،و يساعد التدقيق المحاسبي على زيادة دعم الثقة في القوائم المالية ،و مخاطر الغش و التلاعب في تلك القوائم المالية .

لقد أصبح من البديهي في الادبيات المحاسبية و المالية المعنية بالقوائم المالية بشكل عام القول بأنه لابد لإدارة الشركات من السعي في إتباع سياسة تستطيع من خلالها إبراز الصورة المفضلة من قبلها عن هذه الشركة

ولذلك تركز الإدارة على إظهار القوائم المالية للشركة بأفضل صورة ممكنة لأنها تعتبر مهمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية و الركيزة التي على أساسها يتم الحكم على الشركة بالنجاح أو الفشل حيث يبدو بأن تدقيق القوائم المالية يحقق الكثير من الأهداف .

ونظرا لأهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها و مدى الاعتماد عليها في عمليات التنبؤ و التخطيط المستقبلي و اتخاذ القرارات كان لابد للإدارة من إتباع الوسائل أو الإجراءات التي تسمح لها بتحسين من جودتها وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتحاول معرفة مدى قدرة التدقيق المحاسبي على المساهمة في تحسين جودة القوائم المالية.

الإشكالية الرئيسية :

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي :

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ؟

الأسئلة الفرعية :

1- هل توفر القوائم المالية معلومات يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير من قبل محافظ الحسابات ؟

2- هل يلبي تحليل و تدقيق المعلومات المحاسبية التي تحويها القوائم المالية احتياجات مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ؟

3- هل يعتبر تدقيق المحاسبي الخارجي وسيلة يعتمد عليها في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ؟

فرضيات البحث :

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع و محاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية تم الإستعانة بمجموعة من الفرضيات حاولنا إثبات صحتها من خطئها و هي كالتالي :

1-توفر القوائم المالية معلومات محاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير من قبل محافظ الحسابات .

2- التدقيق و تحليل القوائم المالية يساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية .

4- يساهم التدقيق المحاسبي الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية .

مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية و أخرى ذاتية و هي كالتالي :

1- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة و المالية .

2- باعتبار موضوع البحث يخدم التخصص

3- الميول الشخصي بمواضيع التدقيق و الرغبة في الاطلاع على كل ما هو جديد فيما يخص الموضوع

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية :

1- التعرف على آراء محافظي الحسابات و المحللين الماليين حول دور التدقيق المحاسبي في تحسين القوائم المالية .

2- توضيح الدور الفعال الذي يلعبه تدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية .

3- معرفة العلاقة التي تربط محللي القائم المالية وبين مدقق الحسابات و تدقيق القوائم المالية .

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

- توضيح أثر التدقيق المحاسبي في تحسين القوائم المالية .
- نظرا لقلة الدراسات التي اهتمت بدور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية لذلك تساعد هذه الدراسة و تشجع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا للتوصل إلى نتائج أكثر دقة .

حدود البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية و زمانية:

- الحدود المكانية : تم إجراء دراسة حالة على مستوى مكتب محافظ حسابات بولاية المسيلة .
- الحدود الزمانية : سنة2015 .

منهج البحث و الادوات المستخدمة :

لتحقيق أهداف البحث والاجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات السابقة تم تقسيم الدراسة الى قسمين الاول نظري يقوم على المنهج الوصفي التحليلي و الثاني يقوم على دراسة حالة "دراسة حالة لعينة من تقارير محافظ الحسابات لشركتين لفترة 2012 " باستخدام أداتين تتعلقان بالمقابلة والمستندات.

صعوبات البحث :

عند القيام بإعداد البحث واجهتنا جملة من الصعوبات من بينها :

1- عدم توفر المراجع الكافية فيما يخص هذا الموضوع .

2- قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر .

3- صعوبة في الحصول على معلومات نظرا لحساسية الموضوع .

4- ايجاد صعوبة بالنسبة لترجمة التقارير من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية .

هيكل البحث :

سعيا للإجابة عن اشكالية الدراسة وتحقيق اهدافها تناولنا في هذا الموضوع ثلاث فصول ،الفصل الاول يتعلق بالاطار العام حول تدقيق الحسابات و يتضمن مبحثين المبحث الاول يتمثل في ماهية تدقيق الحسابات والمبحث الثاني يتمثل في أسس تدقيق الحسابات.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه مبحثين وقد تضمن المبحث الاول الاطار المفاهيمي للقوائم المالية، والمبحث الثاني فقد تضمن علاقة تدقيق المحاسبي بجودة معلومات القوائم المالية.

أما الفصل الثالث تناولنا مبحثين ،المبحث الأول القوائم المالية للشركة X1 والمبحث الثاني تضمن القوائم المالية للشركة X2 .

الفصل الأول:

الإطار العام حول تدقيق الحسابات

تمهيـــــــــــــد :

يعتبر تدقيق الحسابات من بين إحدى الميادين الواسعة التي شهدت تطورا كبيرا بشكل ملحوظ و متواصل أدت بها إلى ان تحتل أهمية بالغة في ترشيد القرارات ،فقد حظيت باهتمام كبير كونها تمثل وسيلة لمراقبة أعمال المسيرين ،يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب ،فبعد انتهاء المحاسب من تجميع و تبويب و تسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة ،يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات و خلوها من الأخطاء و ربما التلاعبات .

وهنا ركزنا على تدقيق المحاسبي على القوائم المالية لأن على أساسها يتم الحكم على الشركة بنجاح أو فشل لذلك . وبناء على ما سبق ،سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار العام حول تدقيق الحسابات، وقد تضمن مبحثين تمثل المبحث الأول ماهية تدقيق الحسابات، تناولنا فيه أربع مطالب، المطلب الأول تعريف تدقيق الحسابات، المطلب الثاني أنواع تدقيق الحسابات ، المطلب الثالث أهداف تدقيق الحسابات، المطلب الرابع أهمية تدقيق الحسابات، أما المبحث الثاني أسس تدقيق الحسابات، تناولنا فيه أربع مطالب، المطلب الأول فروض تدقيق الحسابات، المطلب الثاني مبادئ تدقيق الحسابات، المطلب الثالث طرق تدقيق الحسابات، المطلب الرابع معايير تدقيق الحسابات.

المبحث الأول : ماهية تدقيق الحسابات

المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات

1. **التدقيق:** يوجد العديد من التعاريف للتدقيق لكن سنحاول تقديم أهم التعاريف التي قدمت للتدقيق حيث عرف Bonnault et Germond التدقيق على انه اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية وجودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة.[1]
2. **تدقيق الحسابات:** يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما ، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح او خسارة عن تلك الفترة[2]

وهناك تعريف حديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية AAA بأنه: [3]

"عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول واقع وأحداث إقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة ، وإيصال النتائج الى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق"

وهكذا فإن عملية التدقيق تشمل:[4]

- **الفحص Examination** :ويقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع
- **التحقيق Verification** :يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة ، وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة . وهكذا فإن الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أقضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

---

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003،ص ص10-11.

[2] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية، الطبعة الثانية ، دار وائل لنشر والتوزيع ، عمان، 2004، ص13.

[3] AAA,committee on Basic Auditing, concepts, Astatement of Basic Audit - ing concepts, American Accounting Association, 1973, P.2.

[4] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق، ص13.

- **تقرير Reporting**:يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المشروع وخارجه ، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رايه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المشروع المالي وبيانها عملياته بصورة سليمة وعادلة.

وتعني عبارة "التعبير بعدالة" Fair presenentation توافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع واقع المشروع وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبيا ووافية أي لم يحذفشيء منها وأن المدقق يشهد بذلك كله .

المطلب الثاني: أنواع تدقيق الحسابات

1. التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق Scope of Audit

أ–التدقيق الكامل: وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل الى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل. وقد كان هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيليا (Detailed Audit) أي يقوم المدقق بفحص القيود وغيرها 100% يوم كانت المشاريع التي تدقق حساباتها صغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد.

وقد تحول هذا إلى تدقيق كامل إختياري (Test check Audit) نتيجة للتطور الذي حدث في دنيا الأعمال وما صاحب ذلك من نشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة بحيث لم يصبح من المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العليات وكافة السجلات والمستندات. وإن إتباع أسلوب العينة والإختبارات في التدقيق زاد من إهتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية ،لأن كمية الإختبارات وحجم العينات يعتمد على درجة متانة تلك الأنظمة المستعملة حيث يزيد المدقق من نسبة إختباراته في حال ضعف تلك الأنظمة ووجود ثغرات فيها . وهكذا يتضح أن الفارق بين هذين النوعين من التدقيق يكمن في إختلاف نطاق عملية التدقيق فقط ، ولا يمكن الحد من سلطة المدقق في النوعين بأي شكل من أشكال فله وحده حق تقرير نطاق عملية التدقيق

ب– التدقيق الجزئي: وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بتدقيق النقدية فقط ، أو جرد المخازن ...إلخ وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر تقرير المدقق على ما حدد لو من مواضيع.[1]

[1] خالد أمين عبد الله ، المرجع سابق، ص32.

ومن المرغوب فيه هنا أن يحصل المدقق على عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بتدقيق بند لم يعهد إليه أصلا تدقيقه، وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات كهذه .

2. التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق Timing of Audit

أ–التدقيق النهائي: ويكلف المدقق بالقيام بمثل هذا التدقيق بعد إنتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي . وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا، وهي ميزة لهذا النوع من التدقيق على أنه يعاب عليهم :

- فشله في إكتشافه ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقزعها .
- إستغراقه وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقرير في موعده .

– إرباكه للعمل في كل من مكتب المدقق والعميل، حيث تتوافق تواريخ إقفال الدفاتر في كثير من المشروعات العميلة لنفس المكتب مما يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقابل الإسراع في إنجاز العمل، أضف إلى ذلك أن العمل قد يتوقف حتى يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن الأزمة.

ومن الواضح أن هذا النوع يصلح للتطبيق في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ويقتصر في غالب الأحيان على تدقيق عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية تدقيقا كاملا تفصيليا، ولهذا كثيرا ما يطلق عليه تدقيق الميزانية.

ب– التدقيق المستمر: وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية. ومن الوضح أن هذا النوع يصلح في تدقيق المنشآت الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي. ويمتاز هذا النوع من التدقيق بالخصائص التالية :

– وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المنشأة بصورة أفضل ، ومن التدقيق بشكل أوفى.

– سرعة اكتشاف الغش والخطأ وفي وقت قصير بدلا من ترك ذلك حتى نهاية العام

انتظام العمل بمكتب المدقق وفي المشروع أيضا لوجود المجال الواسع زمنيا للتدقيق.

– تقليل فرص التلاعب بالدفاتر لما للزيارات المتكررة من قبل المدقق من أثر نفسي على موظفي المشروع.[1]

- إنجاز الأعمال في أوقاتها دون إهمال أو تأخير من قبل موظفي المشروع، وذلك بسبب تردد المدقق على المنشأة أيضا.

ولكن بالرغم من هذه المزايا، يعاب على التدقيق المستمر ما يلي:

[1] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق، ص ص 33-34.

- احتمال قيام موظفي المنشأة بتغيير أو حذف أرقام أو قيود في المستندات والسجلات بعد تدقيقها، سواء كان ذلك بحسن نية أو بقصد الغش لتغطية اختلاس، اعتماد على أن المدقق لا يعود ثانية تدقيق تلك المستندات والسجلات. وهنا يستطيع المدقق تجنب حدوث هذا الأمر عن طريق وضع علامات أو رموز معينة أمام البيانات أو أرصدة الحسابات التي قام بتدقيقها والتأكد من صحتها أو أخذ مذكرة بأرصدة الحسابات التي انتهى من تدقيقها لغاية تاريخ التدقيق.
- تعطيل على موظفي قسم الحسابات بين الفترة والأخرى عند زيارة المدقق لتدقيق ما يكون قد ثبت بالدفر والسجلات، ولكنه يستطيع التغلب على ذلك بحسن اختياره للفترات التي يزور فيها المنشأة.
- احتمال سهو المدقق إتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة في أخر زيارة له. لكنه يستطيع التغلب على ذلك بالرجوع ما يسجله من ملاحظات هذا علاوة على وجود برنامج تدقيق يثبت فيه المدقق ما تم انجازه من عمل خطوة بخطوة.
- احتمال نشوء صلة تعارف وصداقة بين المدقق وموظفي المشروع بسبب كثرة تردده على المشروع مما حرجا للمدقق عند اكتشافه لغش أو خطأ في دفاتر المشروع، أو عند كتابته للتقرير.
- احتمال تحول عملية المدقق المستمرة هذه إلى عمل روتيني آلي رتيب. على أن المدقق يستطيع تفادي هذا بإدخال التعديلات في برنامج التدقيق الذي يجب أن يتصف بالمرونة .

3. التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات التدقيق Staff of Audit

أ- **التدقيق الداخلي**: ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة وذلك من أجل حماية أموال المنشأة. ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.[1]

ب- **التدقيق الخارجي**: وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمال عن الفترة المالية المعينة. ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع. ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل Independent Audit.

ويجب أن لا يتبادل إلى الأذهان أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي مستقل لما سبق وظهر من أوجه الإختلاف بين النوعين وأهمها إنعدام الحياد في التدقيق الداخلي

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 35.

لأن المدقق الداخلي خاضع بالتبعية للإدارة يخدم أهدافها، بينما يتوفر مبدأ الإستقلال في التدقيق الخارجي حيث المدقق هنا وكيل بأجر عن جمهرة المساهمين أو أصحاب المشروع.

4. التدقيق من حيث درجة الإلزام Degreai of Compulsion

أ- **التدقيق الإلزامي**: وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، فقد نص قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على وجوب تدقيق حسابات الشركات المساهمة، فأصبح إلزاميا، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك ولا تقدم تقاريرا بحساباتها الختامية ومراكزها المالية مدققة من قبل مدققي حسابات مرخصين. ويشار الى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني Statutory Audit ولا يصح أن يكون هذا إلا تدقيقا كاملا.

ب- **التدقيق الإختياري**: وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به. وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية ولشركات الأشخاص (التضامن العادية، والتوصية البسيطة والمحاصة)في الأردن وقد يكون لذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.

وقد كان المدقق أول الأمر إختياريا، وإنقضت فترة طويلة حتى أصبح إلزاميا قانوني حين تولد في أذهان القائمين على السهر على إقتصاد البلد ضرورة إحترام توفير عنصر التدقيق الحسابي الخارجي المحايد، وتضمين عقود الشركات النظامية الأحكام الخاصة بهذه الناحية.[1]

5.التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ Comprehensiveness

أ- **التدقيق العادي**: وهو ماسبق الإشارة إليه من أنه فحص البيانات المثبة بالسجلات والدفاتر، والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك.

وغالبا ما يلجأ المدقق إلى إتباع التدقيق الإختياري هنا، ويعتبر مسؤولا بالطبع عن أي إهمال أو تقصير في ممارسته لحذره المهني أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المشروع تحت التدقيق.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص36.

ب– الفحص لغرض معين: ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص. وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال.

ومن الأمثلة على "الفحص لغرض معين" فحص الدفاتر والسجلات بهدف إكتشاف غش ما، أو التعرف على أسباب إختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حال خروج شريك أو إنضمام أخر، أو لتحديد قيمة السهم في حالة الإندماج أو في حالة حساب تركة ما تشتمل على أسهم، وغير ذلك.

ويجب أن لايتبادل للأذهان أن هناك أي تعارض بين وجود تدقيق عادي ووجود الفحص لغرض معين لأن كلا منهما يهدف إلى غرض مختلف كذلك.

يختلف الفحص عن التدقيق الجزئي لأن الفحص لا يشترط أن يكون لغرض خاص بنشاطات المشروع وبناء على طلب من إدارته، بينما يتم التدقيق الجزئي بناء على طلب من إدارة المشروع، كما يهدف عادة إلى تبيين نواحي الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المستعملة بالمشروع.

أما بالنسبة لمسؤولية المدقق فقد رأينا أنه لا يعتبر مسؤولا في التدقيق العادي إذا ما ثبت أنه قد مارس حذره المهني في قيامه بعمله وإعداده للتقرير. أما في حالة الفحص فهو مسؤول عن كل إهمال أو تقصير ينشأ عن عدم تنفيذه للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين فمسؤوليته الكبرى هنا عقدية.[1]

6.التدقيق من حيث الغرض من عملية التدقيق Auditing as to purpose

هكذا، تختلف أنواع التدقيق بإختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه، إذ يقسم إلى كامل وجزئي من حيث النطاق، كما يقسم إلى مستمر ونهائي من حيث وقت القيام به، وإلى داخلي وخارجي من حيث الهيئة التي تقوم به، وإلى إجباري وإختياري من حيث درجة الإلتزام القانوي، وإلى عادي ولغرض معين من حيث الشمولية. ومن الملاحظ أن هذه التقسيمات متداخلة إلى حد كبير، فمثلا يمكن للتدقيق أن يكون كاملا ومستمرا وخارجيا وإجباريا وعاديا في آن واحد، كما يمكن أن يكون كاملا وداخليا ولغرض معين ...إلخ ومن هنا نضيف التصنيف التالي الذي لا تداخل فيه علاوة على أنه يتفق والهدف أو الغرض المنشود من القيام بعملية التدقيق.

أ– التدقيق المالي Financial Audit: ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص ص37-38.

عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الإستعمال.

يبدو من تعريفه أنه يشمل الفحص والتحقق والتقرير، Examinatin Verification and Reporting

ب- التدقيق الإداري managernent audit: ويقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمشروع للتأكيد من أن الإدارة تسير بالمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية Efficiency Audit حيث يتركز هذا النوع بالفعل في البحث في كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة للمشروع من إقتصادية و بشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة، وهو مايطلق عليه الإستخدام الإقتصادي Economic Use وقد بدأ هذا النوع من التدقيق يعم وينتشر في الدول المتقدمة محاسبيا كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها، حتى أنه أصبح ملزم على المدقق المالي أن يعطي رأيا فنيا مستقلا حول كفاءة إدارة المشروع.

ج- تدقيق الأهداف Effectiveness Audit: ويقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة المرسومة سلفا والمخطط لها قد تحقق فعلا، وعلينا أن نتذكر هنا أن الهدف من عملية التدقيق تصيد الأخطاء وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.[1]

د- التدقيق القانوني Compliance Audit: ويقصد به تأكد المدقق من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة. ومن الأمثلة على ذلك التأكد من تطبيق الشركات المساهمة لقانون الشركات رقم(22) لسنة 1997 علاوة على تقيد الشركة بعقدها التأسيسي ونظامها الداخلي. أما أوضح مثال على هذا النوع فهو ما تقوم به دواوين المحاسبة Government Audit Bureaus في الدول المختلفة من تدقيق على الدوائر والمؤسسات الحكومية حيث يتركز إهتمامها في التأكد من أن الصرف من مخصصات الدائرة المعنية قد تم وفق قانون الموازنة العامة للدولة والأنظمة المعمول بها.

هـ- التدقيق الإجتماعي Social Audit: لا يختلف إثنان في أن الربحية Profit Maximization لم يعد الهدف الأوحد لوجود أية مؤسسة وإستمراريتها، بل شاركه في ذلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية Welofit Maximization للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة. أي أنه أصبح من مهام

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص39.

المؤسسة واجب وطني تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومن هنا يعني هذا النوع من التدقيق بالتأكد من قيام المشروع المعني بمثل هذا الواجب، أما كيفية تحقيق التدقيق الإجتماعي فعملية أقل ما يقال فيها أنها صعبة.

لكل نوع من أنواع التدقيق السابقة إجراءاته محددة، ولكن الإهتمام يتركز دوما حول التدقيقالمالي حيث يتأثر هذا النوع بمعظم عمل مكاتب التدقيق لاسيما في هذا النوع بمعظم عمل مكاتب التدقيق لاسيما في هذا الجزء من العالم. وينقسم هذا النوع من التدقيق بدوره إلى الآتي:

- **التدقيق المستندي Vouching**: ويتركز في تدقيق النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات الحسابية المحتواة في تلك المستندات من حيث العمليات الحسابية الأربع (الجمع والطرح والضرب والقسمة) .
- **التدقيق الفني Tochnical Audit**: ويتركز في لبحث حول قيام المؤسسة أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون أغلب الحوار هنا بين إدارة المشروع والمدقق في قضايا النسب العادلة للإهلاك وإقتطاع الإحتياطات، ومدى إقتناع المدقق بعدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي للمشروع ونتائج أعماله.

للتدقيق المالي هذا بشقيه المستني والفني طرق معينة Procedures يتبعها المدقق عند تدقيقه أي بند من بنود القوائم المالية المختلفة، وذلك بالإسترشاد بمعايير Standards متعارف عليها .[1]

المطلب الثالث: أهداف تدقيق الحسابات

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطول ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويتمثل ذلك في العرض التالي: [2]

1- قبل عام 1900 كان الهدف من التدقيق إكتشاف التلاعب والإختلاس والأخطاء، ولذلك كان التدقيق تفصيلي، ولا يوجد أي وجود لنظام الرقابة الداخلية.

1- من 1905 حتى 1940 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة إلى إكتشاف التلاعب والأخطاء، ولذلك بدء الإهتمام بالرقابة الداخلية.

2- من 1940-1960 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو التدقيق الإختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية .

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص ص40-41.

[2] Brown, R.G., Changing Audit Objectives and Techniques, Independent Auditing Standards, Ed.J.C.Roy, Holt, Rinehart & Winston Inc.N.Y., 1964, PP2-18.

3- من 1960 وحتى الآن أضيف أهداف عديدة للتدقيق منها: [1]

أ- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.

ب- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.

ج- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.

د-تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

هـ-تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق.

من العرض التاريخي السابق نخلص إلى أن الهدف الرئيسي لعملية تدقيق الحسابات هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة محل التدقيق ونتائج الأعمال عن تلك الفترة.

ما هو جدير بالذكر أن تطور أهداف التدقيق يرجع إلى القضاء الإنجليزي، ولعل العبارة الشهيرة للقاضي Lopase في قضية حليج الأقطان في عام 1892 والتي وصف فيها المدقق بأنه: "كلب حراسة وليس كلب ذا حاسة شم قوية لإقتفاء آثار المجرمين"

"is a watching dog not a bloodhound"

تشير هذه العبارة إلى أن الهدف الأساسي للتدقيق ليس إكتشاف الغش والأخطاء وإنما تظهر هذه الأخطاء والغش عند قيام المدقق بمهمته.

لقد أكد الإتحاد الدولي للمحاسبين على ما تقدم في المعيار الدولي للتدقيق رقم 200فقرة (2) على أن هدف التدقيق للقوائم المالية يكون:

To enable the auditor To express an opinion whether the financial statements are prepared. in all material respects, in accordance with an identified financial reporting framework.

يعني ما تقدم أن يتمكن المدقق من إعطاء الرأي عن ما إذا كانت القوائم المالية معدة ومن جميع الجوانب المادية طبقا لإطار معروف من التقارير المالية.[2]

[1] متولي محمد الجمل، عبد المنعم محمود، المراجعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص19.

[2] متولي محمد الجمل، عبد المنعم محمود، مرجع سابق، ص20.

جدول رقم (01): يبين التطور التاريخي لأهداف التدقيق.

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية التدقيق
قبل 1850	إكتشاف الغش و الإختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1850-1905	إكتشاف الغش والخطأ والإختلاس	بعض الإختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الغش والخطأ	فحص إختباري تفصيلي	درجة إهتمام بسيطة
1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الغش والخطأ	إختباري	بداية الإهتمام
1940-1960	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الغش والخطأ	إختباري	إهتمام قوي وجوهري
1960 حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الإجتماعية وغيرها	إختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة (الناحية النظرية) ، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006 ص18.

المطلب الرابع : أهمية تدقيق الحسابات

ترجع أهمية تدقيق الحسابات إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستفيدين منها، وكلما كبر حجم المنشأة، وزاد أعداد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة تدقيق الحسابات أكثر صعوبة نظرا لإستخدام هذه البيانات في إتخاذ القرارات أو القرارات الإقتصادية.

ويتمثل دور المدقق في أنه يضيف قيمة للمعلومات الإقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم وقراراتهم، ويمكن وصف هذه القيمة بالرقابة والثقة.

لذا قد يرى البعض [1] أن يقسم سلوك مستخدمي المعلومات في إتخاذ القرارات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

[1] حامد عبد المعطي شعبان، تحليل مخاطر الإنفاق الاستثماري والمعالجات المحاسبية المقترحة لمواجهتها، المجلة العربية للإدارة، العدد2، 1989، ص ص30-33.

المجموعة الأولى: متعادلي المخاطرةRisk Neutral:

تضم هذه المجموعة كبار السن والأشخاص الأكثر حرصا، والذين يفضلون العوائد التي تتناسب مع درجات المخاطرة المناسبة، مثل الحصول على عائد ثابت منخفض مقابل درجة مخاطرة منخفضة.

المجموعة الثانية: متجنبي المخاطرة Risk Averse:

تضم هذه المجموعة المديرين والمستثمرين ورجال الأعمال، حيث يكون الفرد في هذه المجموعة مستعدا لتحمل المخاطر في حالة أن تكلفة الإستثمار المبدئي أقل من القيم المتوقع الحصول عليها في المستقبل.

المجموعة الثالثة: قاصدي المخاطرة Risk Seeking:

تضم هذه المجموعة المقامرون في نوادي القمار، والذين يدفعون أموالا أكثر مما يتوقعون من العائد خاصة إذا تم حساب هذا العائد بإحتمالات الربح والخسارة.

يرى أحد الباحثين[1] أن مستخدمي المعلومات المهتمون بتقارير التدقيق هم من المجموعة الثانية، ويتطلب ذلك من المدقق دراسة سلوك مستخدمي المعلومات وردود أفعالهم تجاه تقارير التدقيق ، ومدى تأثيرها عليهم.

وعموما فأهمية عملية تدقيق الحسابات وآثارها على سلوك مستخدمي المعلومات في إتخاذهم لقراراتهم تتضح من الآتي:

1- تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الكافية، وبالتالي تجنبهم مخاطر إتخاذ القرارات.

2- يستلزم أتخاذ قرار معين، وذلك من خلال المعلومات ذات القيمة التي يحصلون عليها من تقرير التدقيق والتي ترتبط بتحقيق أهداف معينة.

3- تكون باعثا ودافعا لإتخاذ موقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج الغير مرغوب فيها.

ومن ناحية أخرى فكون المدقق عضو في التنظيم وهو مكتب التدقيق فإنه يمثل دورا آخر في الإتصال في التنظيم، ويرمي هذا النوع من الإتصال ويسمى الإتصال الموجه إلى الداخل إلى تحقيق الأهداف التالية[2] :

أ- خلق الوعي لدى المدققون بأهداف مكاتب التدقيق .

ب- تعلم المدققون التطورات الهامة، والتي تأثر على مكاتب التدقيق .

ج- زيادة فعالية المدققون كقائمين بالإتصال في المجتمع.

[1] إبراهيم شحاته خاطر ، نموذج مقترح لزيادة فعالية المراجعة في ترشيد مستخدمي المعلومات من خلال نظرية الإتصال، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد4، 1991، ص87.

[2] متولي محمد الجمل، مرجع سابق، ص73.

د- إشباع رغبات المدققون في الإطلاع على كل ما يجري في مكتب التدقيق.

مع الأخذ في الإعتبار أن المعلومات لدى المستويات المختلفة في مكتب التدقيق تعتبر كثيرة لدى فريق التدقيق بينما تقل هذه المعلومات عند المستويات العليا في مكتب التدقيق (الشريك أو المدير)، ويعني ذلك أن الذين يتحملون المسؤولية الأكبر في عملية التدقيق يحصلون على الحد الأدنى من المعلومات التفصيلية لذلك يجب أن يكون هناك إتصال جيد من أسفل إلى أعلى في مكاتب التدقيق لتوصيل المعلومات الضرورية والمناسبة إلى الشريك أو المدير لمساعدته في إتخاذ القرار.

فقد أشارت بيانات معايير التدقيق (SASs)التي أعدها المعهد الأمريكي للمحاسبين[1]. (AISPA) على أهمية ذلك حيث نصت على أن المدقق يعتبر المسئول الأخير عن الفحص وعليه أن يقوم بتوجيه المدققين المساعدين لأن يلفتوا إنتباهه لقضايا التدقيق والمحاسبة الهامة التي تقابلهم خلال قيامهم بعمليات الفحص حتى يمكنهم من تقويمها لإتخاذ قرار بشأنها إذا لزم الأمر.

كما أكد ما تقدم ISAC في المعيار الدولي للتدقيق رقم 220 وموضوعه Qyality control for Audit Work[2] وقد تضمن هذا المعيار إجراءات وسياسات رقابة الجودة بحيث أن يتم وضعها على المستويين هما:

1- مستوى مكتب التدقيق.

2- مستوى كل عملية تدقيق على حدى .

ويتطلب تحقيق ذلك الوفاء بما يلي:

- المتطلبات المهنية (الإستقلال- الكرامة...)
- الكفاءة والمهارة.
- تفويض الأعمال.
- الإشراف والتوجيه.
- تقديم الإستشارات.
- القبول والإستمرار مع العملاء.
- التفتيش.

[1]AICPA , Statement On Auditing Standards (SAS) No.22, Planning And Supervision, AICPA, n.y.1978, P.10.

[2]IFA, Hand Book, Auditing. ISA,No.220, op.cit., P.65, 82.

- الترقية.
- تحديد الأعمال

هذا ويجب على المدقق مراعاة توثيق الأمور المهنية لتأييد رأيه وذلك من خلال الإشارة إلى قيامه بالتدقيق وإجراءاته وفقا لمعايير التدقيق الدولية[1] .

بالإضافة إلى ما تقدم فإن قراء ومستخدمي التقارير المالية من المستفيدين من المعلومات والبيانات الواردة بها يمكن حصرهم على النحو التالي :[2]

إدارة المنشأة.

1-جماعات المستثمرين.

2-جماعات المقرضين.

3-جماعات الموردين.

4-جماعات العاملين.

5-الهيئات والمصالح الحكومية.

6-الدارسين والباحثين.

7-المجتمع في مجموعة

المبحث الثاني: أسس تدقيق الحسابات

المطلب الأول: فروض تدقيق الحسابات

يعرف kohler[3] الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.

فيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات وهي:

1- فرض عدم التأكد: ويبرز هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

أ- الإستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية.

[1]Ibid., ISA, No.230, Documentions, P.83-86.

[2]أحمد حلمي جمعة، المدخل السلوكي كأداة لتحسين الحكم الشخصي للمحاسب عند إعداد القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر،199
5، ص22.

[3]Kohler, E.I., A Dictionary for Accountants,4th Ed., Prentice-Hall, inc., 1970,P.100.

ب- عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند إتخاذ القرارات.

ج- عدم وجود نظام جيد للإتصال في التنظيم.

2-فرض إستقلال المدقق: وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، ويعتمد فرض إستقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما :

أ-المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية.

ب-المقومات الموضوعية : وهي ما تتضمنه التشريعات، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.

يفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات، وطلب البيانات من إدارة المنشأة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

3-فرض توافر تأهيل خاص للمدقق: وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل منها محاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

4-فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية: تشير الرقابة الداخلية ICS إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي:

أ-رقابة إدارية: وهدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة ووسائلها (الموازنات- التكاليف المعيارية- دراسة الوقت- التقارير- التدريب)

ب-رقابة محاسبية: هدفها إختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الإعتماد عليها من وسائلها (حسابات المراقبة- الجرد المستمر- المصادقات- التدقيق الداخلي- النظام المستندي).

ج- ضبط داخلي: هدفه حماية أصول المنشأة من أي إختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء إستعمال ومن وسائلها (تقسيم العمل- تحديد الاختصاصات والمسؤوليات)[1]

ومما لا شك فيه أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لعلم التدقيق الحديث.

5-فرض الصدق في محتويات التقرير: ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبء الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق بإعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة أو خارجها.

[1] محمود السيد الناغي، الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير عملية الرقابة على الحسابات ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 1976، ص ص124-133.

المطلب الثاني: مبادئ تدقيق الحسابات

يجد الإشارة إلى أن تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي:[1]

1-ركن الفحص.

2-ركن التقرير.

بناء على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

أولا: المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

1-مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: يعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة ، والوقوف على إحتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

2-مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري: يعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع أهداف المنشأة ، الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعات الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

3-مبدأ الموضوعية في الفحص: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلاع إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التميز أثناء الفحص وذلك بالإستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون إحتمال حدوث خطأ فيها أكبر من غيرها.

4-مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: يشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المنشأة، بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق من أحداث المنشأة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والإتصال والمشاركة.

ثانيا: المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

1-مبدأ كفاية الإتصال: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الإقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص22.

2-مبدأ الإفصاح: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تأثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف-إن وجدت- في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

3-مبدأ الإنصاف: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.[1]

4-مبدأ السببية: يشير هذا المبدأ إلى مراعات أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

وما هو جدير بالذكر أن المبدأ عبارة عن نتائج أو تعميمات مشتقة من مفاهيم وبديهيات ومصادرات المجال وأن تكون مشتقة مع هذه المقومات، كما أنها تكون قادرة على تفسير الإجراءات والطرق المحاسبية المتبعة فعلا في التطبيق العملي، كما يجب أن تصاغ في شكل قضايا تفسيرية وهذه القضايا قد تكون قضايا غائية أو سببية.

هذا وقد أكد الإتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق رقم200 وفي الفقرة(4) على أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب أن يلتزم بها المدقق هي [2]:

-الإستقلالية Independence.

-الكرامة Integrity.

-الموضوعية Objectivity.

-الكفاءة المهنيةprofessional Competence والعناية المطلوبة Due care .

-السرية Confidentiality .

-السلوك المهني professionaal behavior .

-المعايير الفنية Technical Standards .

ذلك بالإضافة إلى قيام المدقق بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والأدلة المرتبطة بها (التفسيرات-الجوانب المادية) .

[1] محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص ص135-149.

[2] IFA, Op.cit., P.55, Para.4-6

مع مراعاة أن يقوم المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنظرة الحذر المهني Sional Skepticism profes ، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف Circumstances التي ربما تؤدي إلى الأخطاء المادية في القوائم المالية.

المطلب الثالث: طرق تدقيق الحسابات

تتضمن عملية التدقيق إستعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا حصر [1]

1-الملاحظة: تطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة في المؤسسة ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلي علاوة على إستخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة

2-التفتيش: تطبق في تدقيق الإستثمارات المالية والأصول، والإرادات والمصاريف العادية، وما شابه ذلك من بنود.

3- التثبيت: تطبق في التأكيد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع وأرصدة الأصول الموجودة عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها.

4-المقارنة: تطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة.

5-التحليل: تطبق على البيانات الجارية لتقرير مدى الإعتماد عليها ونشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

6-الإحتساب: تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كإحتساب بضاعة آخر المدة والمستحقات.

7-الإستفسار: تطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، مثل الإلتزامات العرضية والخطط المستقبلية.

المطلب الرابع: معايير تدقيق الحسابات

تعتبر هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان إلتزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة، وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية والإستقلال ومتطلبات التقرير والأدلة.[2]

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر و الطباعة، عمان، الأردن، 1999، ص14.

[2] عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، ص41.

كان للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الفضل في صياغة هذه المعايير بصورة شاملة وإن جاءت موجزة، حيث تم في إجتماع المعهد في سبتمبر سنة 1948 إقرار تسعة معايير، وفي نوفمبر 1949 تم إقرار المعيار العاشر والأخير وهو الرابع ضمن معايير إعداد التقرير، وصدرت في كتيب للمعهد سنة 1954.[1]

تنقسم المعايير العشرة التعارف عليها إلى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالشخص المدقق (عامة)، معايير متعلقة بالعمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (01):أنواع معايير التدقيق

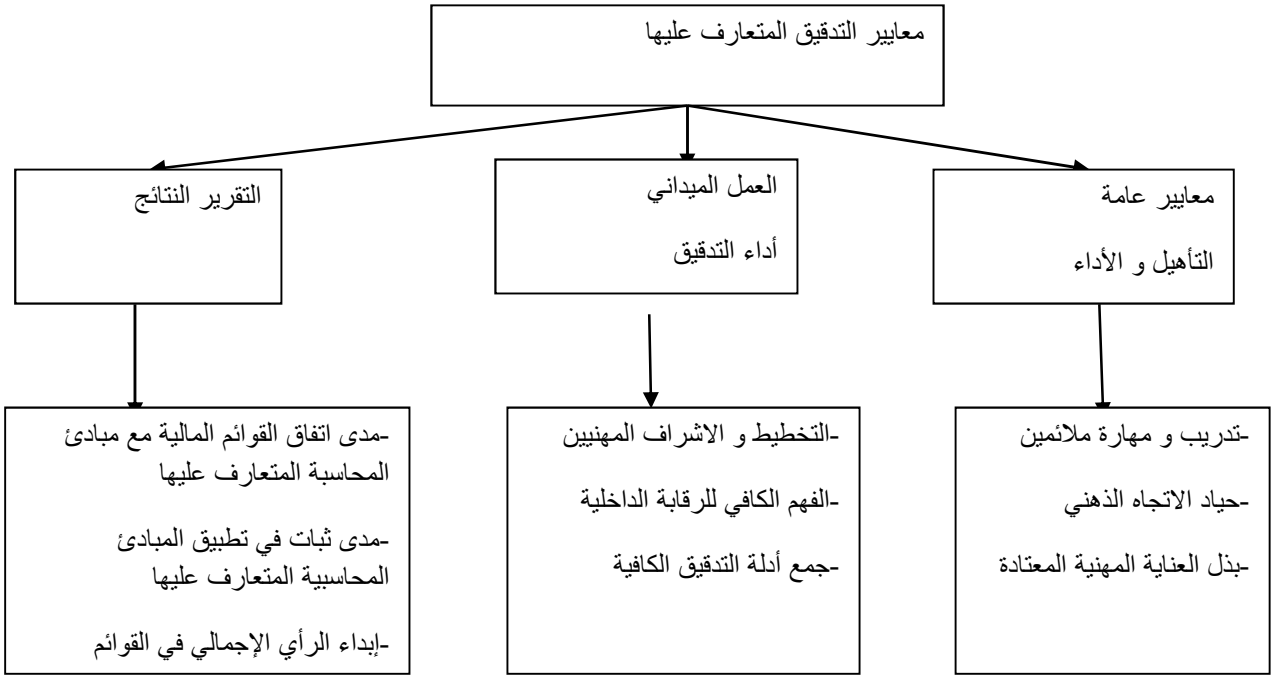

المصدر: أرينز ألفين، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، 2005، السعودية، ص42.

الفرع الأول: المعايير العامة أو الشخصية.

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها مرتبطة مباشرة بالتكوين الذاتي لمدقق الحسابات، ويمكن حصرها في الآتي:

- أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لهم قدر كافي من التأهل العلمي والعلمي.
- أن يتوافر لدى المدقق عنصري الحياد والإستقلال.
- أن يتخلى المدقق بالعناية المهنية المعتادة أثناء عمله وكذا في إعداد التقرير.

[1] محمود السيد الناغي، المراجعة (إطار النظرية والممارسة)، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر، المنصورة، مصر، 1992، ص37.

أولا: التأهل العلمي والعملي.

ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق.[1]

يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والتدقيق وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية. إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب والتعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات، ويظل مستعدا لإكتساب المعرفة في مجالات جديدة.

ثانيا: الإستقلال.

تتمثل أهمية هذا المعيار في كون درجة مصداقية رأي المدقق في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير وإستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق.

تتمثل الإستقلالية في نزاهة وإستقامة ونضج المدقق ، وتمتعه بكامل حقوقه المدنية ، وعدم تعرضه لعقوبات سابقة من جهة. كما عليه بإعتبار الضامن لشرعية وصدق الحسابات ، وأن يكون مستقلا فعلا ، أي يتمتع بكامل الحرية إتجاه أعضاء المؤسسة موضوع الرقابة ، وأن لا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالشركة عقد عمل.[2]

فيما يخص محافظ الحسابات ،فقد أوصى المشرع الجزائري على مجموعة من النقاط التي تحفظ له إستقلاليته.

فلا يجوز أن يكون محافظ الحسابات شركة معينة أحد:[3]

- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة بمسؤولي المؤسسة وأزواجهم .
- الأشخاص وأزواجهم ممن يتقاضون أجرة أو مرتبا أو تعويضات بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات.
- الأشخاص القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم من مؤسسات أخرى تملك عشر(10/1) رأس مال الشركة محل التدقيق .

[1] محمد الفيومي و عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص35.

[2] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص38.

[3] أنظر المادة715 مكرر06، المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، القانون التجاري الجزائري.

كما يمنع محافظ الحسابات مما يلي: [1]

- القيام بمراقبة حسابات شركات يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين.
- قبول مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير ولو بصفة مؤقتة.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي يراقبها بعد أقل من 3 سنوات من إنتهاء عهدته.
- زيادة على حالات التنافي والموانع المنصوص عليها خصوصا في المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري الجزائري ، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور وأتعاب أو إمتيازات أخرى، لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال 3 سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.
- يمنع من القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة .
- يمنع السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن إختصاصاته القانونية.
- يمنع من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو إمتيازات أخرى وكذا إستعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

ثالثا: العناية المهنية

يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة إلتزام بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة التدقيق، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته، وأن يعطي الإهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق. فتوفر عنصري الكفاءة والإستقلال غير كافي وبالتالي يشترط توفر جدية في العمل ترفع من مستوى جودة أدائه المهني.

تتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به، ولماذا يقوم به، وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل ، فإنه يقع على مسؤوليته البحث عن الإستشارة المناسبة. كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسؤولا عنها ، وأن يقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة ، لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون إهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك في الأدلة التي قام

[1] المواد من 65إلى 70، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحافظ المعتمد، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، الموافق ل 11 جويلية 2010، ص11.

المدقق بتجميعها وتقتضي العناية المهنية أن يجتهد المدقق في القيام بمسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع، ويفرض هذا الإجتهاد على المدقق مسؤولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة وإهتمام ، وأن تكون الخدمة كاملة. [1]

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني.

إن توفر الكفاءة والإستقلالية لدى الشخص المدقق بقدر ما هو ضروري فإنه غير كاف للخروج برأي صحيح حول مصداقية الحسابات ، فحتى يقوم المدقق بعمله على أحسن وجه عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بمرحلة الفحص الميداني.

تشمل هذه المعايير على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، كما أنها توضح المراحل التي مر بها المدقق خلال أدائه لمهمته ، ورغم صعوبة تحديد معايير تتطابق مع مختلف المؤسسات على إختلاف عملياتها ونظمها إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير قد تتناسب مع أغلب المؤسسات يمكن حصرها فيما يلي :

أولا: التخطيط والإشراف الملائمين.

يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق، كما أن تحديده للإطار الزمني لكل خطوة يقوم بها أثناء عملية الفحص سيعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها مع إمكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل.

من ناحية أخرى ، فإن المدقق مطالب بتحديد مسؤوليات مساعديه ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم بإعتباره المسؤول الأول والمباشر عن عملية التدقيق.

تحدد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية التدقيق وتخطيطها فيما يلي :[2]

- يستعمل البرنامج كأداة للرقابة ، من خلال مقارنة الأداء المنجز من التدقيق وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج ، وكذا إمكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع للإنتهاء منها.
- يوضح برنامج التدقيق وبدقة نطاق الفحص من خلال إشتماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته.
- يعتبر البرنامج الموجه الأساسي لعملية التدقيق ، من خلال إحتوائه على ما يجب القيام به ، وتوقيت البدء في عملية التدقيق والإنتهاء منها ، وتحديد المدقق الذي يقوم بفحص المفردات.

[1] محمد الفيومي و عوض لبيب، مرجع سابق، ص39.

[2] صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص48.

- تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني ، إنطلاقا من تحديد مهام كل مدقق ، وتوقيع كل مدقق على الخانة المقابلة للعمل القائم به.

ثانيا: الفهم الكافي للرقابة الداخلية.

المغزى من هذا المعيار هو قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق ، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار الفحص الذي سيقوم به المدقق (حجم العينة) ، فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الإعتماد عليها، كون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمرا مستحيلا في المؤسسات الكبيرة. وبالمقابل فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة، ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد.

يمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة بالوسائل التالية:[1]

- الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية .
- إستخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية.
- إعداد قوائم إستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

وبعد الدراسة السابقة يقوم المدقق بإعدد ورقة عمل تتضمن :

- نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية.
- التوصيات المقترحة للمؤسسة محل التدقيق.

ويترتب على الدراسة السابقة النتائج التالية:

- توسيع إجراءات التدقيق .
- إختصار إجراءات التدقيق.
- الإعتماد على أعمال المدققين الآخرين.

حتى يتمكن المدقق من الوصول إلى حكم موضوعي، يجب أن يراعي ما يلي:[2]

[1] أحمد حلمي جمعة ، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص ص 27-28.

[2] شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص44.

- إفتراض وجود نظام رقابة داخلية جيد، ويضع المدقق برنامجا مبدئيا، والذي من خلاله يدرس إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المؤسسة، ثم يقوم بتعديل هذا الأخير من خلال النتائج المتوصل إليها.
- في حالة ما إذا كانت المؤسسة كبيرة، فيفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف فريق عمل من المدققين والمساعدين.
- تبادا الآراء ما بين أعضاء الفريق الذي يقوم بالتدقيق، حتي يتوصلوا إلى تقارب ما بين أحكامهم.

ثالثا: جمع أدلة التدقيق الكافية.

ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على أن يحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لتكون أساسا سليما يستند إليه في إبدائه لرأيه حول القوائم المالية، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض قابلية التحقق. فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم.

قد تأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور، كالملاحظة المادية، العمليات الحسابية، المعلومات التي يقدمها الطرف الثالث، المستندات، إقرارات رجال الإدارة، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة. وعلى المدقق أن يقيم جودة ونوعية (صلاحية) هذه الأدلة شأنها شأن كميتها، فكلاهما يساعد على الإقتناع بالدليل.[1]

فكفاية الأدلة تعني أن تكون على قدر عال من التمثيل للعينة المستخدمة، ما يفرض كبر حجم العينة نسبيا حتى تنعكس العينة على أكبر قدر من المعلومات المحاسبية. أما فيما يخص جودة الأدلة، فذلك يعني أن تتمتع بالموضوعية وخلوها من التحيز الشخصي، بالإضافة إلى قابليتها للقياس الكمي.

الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير.

تنتهي مهمة كل مدقق عقب أداء عملية الفحص بكتابة تقرير نهائي، يتضمن رأيه الصريح المحايد حول شرعية وصدق الحسابات. غير أن مهمة كتابة التقرير لا تخلو من مجموعة من الضوابط التي يتعين على المدقق أخذها بعين الإعتبار، وتنقسم إلى أربع معايير:

- مدى إتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية.
- كفاية الإفصاح المحاسبي وملاءمته.
- إبداء الرأي في القوائم المالية.

[1] وليم توماس و امرسون هنكي، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997، ص18.

أولا: مدى إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

يعني المعيار الأول من معايير التدقيق، أن يتضمن توضيحا من المدقق حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهة نظر هذا المعيار إلى المجموعات التالية:[1]

المجموعة الأولى: المبادئ العامة

يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

1)مبدأ الحيطة والحذر . 2) مبدأ الثبات. 3) مبدأ الشمولية.

4) مبدأ الأهمية النسبية. 5) مبدأ الإفصاح.

يمكن إضافة مبدأ آخر جديد يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية، نتيجة لقيام العديد من الشركات بتطبيق الأعمال المحاسبية من خلال ما يسمى بالتجارة الإليكترونية، والتي نتجت عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات.

المجموعة الثانية: المبادئ العلمية المرتبطة بالمركز المالي.

يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

1) مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا. 2) مبدأ التكلفة التاريخية.

ثانيا: مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى إستمرارية وثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى، إستنادا إلى إطلاعه على المبادئ التي أستخدمت عند إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة من خلال التقارير . والغاية من هذا الإثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على إختلاف الدورات . كما يتوجب على المدقق توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة وإنعكاساتها على القوائم المالية.

ثالثا: الإفصاح الكافي.

يقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة إشارته إلى أية معلومات مالية تعد ضرورية قد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية من معديها، وذلك تفاديا للتضليل المحتمل للجهات المستعملة للقوائم المالية والتي قد تؤدي إلى إتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها.

المقصود بكفاية الإفصاح هنا، أن يتركز على المعلومات الجوهرية دون أن يتعداها إلى التفصيلات غير مجدية.

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل إل التدقيق الحديث، مرجع سابق، ص 28.

رابعا: إبداء الرأي.

يقضي هذا المعيار بأن يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة . أما في حالة إمتناع المدقق عن إبداء رأيه، فيتوجب عليه إنطلاقا من معايير التدقيق أن يوضح أسباب هذا الإمتناع . وفي كل الأحوال التي يرتبط فيها إسم المدقق بالقوائم المالية، أي عند موفقة المدقق على إستخدام إسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم، فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

خلاصة:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من الاستنتاجات، فتطور التدقيق المحاسبي كان نتاجا لتطور الواقع الاقتصادي عقب الثورة الصناعية والتغيرات التي مست الشركات جراء الانفصال التام بين الملاك والإدارة، الأمر الذي حتم ضرورة الاستعانة بطرف خارجي مستقل محترف يدلي برأي فني محايد موضوعي، انتقل مضمونه من اكتشاف الغش ومنع الأخطاء إلى إبداء الرأي حول مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية أو نتائج المؤسسة.

ويمكن القول أن التدقيق هو مفتاح التقييم والحكم على مدى اعتمادنا على المعلومات الواردة فيها في اتخاذ القرار.

الفصل الثانـي:

مدخل نظري للقوائم المالية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي Financial Reporting عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية ،و يمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي و حقوق الملكية و التي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة ،كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات ، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية ،كذلك تعتبر النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية ، كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات و الأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشاة و حقوق ملكيتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية

أولا– تعريف القوائم المالية:

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل اقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية.[1]

ثانيا– الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين . كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة .

مع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية في الآتي:

1) **القابلية للفهم Understandability** :إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر المعقول من العناية . وعلى كل حال فإنه يجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2) **الملائمة Relevancy** :

[1] الجريدة الرسمية ، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27-28-29، العدد74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25نوفمبر2007،ص:05.

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار. وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين (أو ما يطلق عليهما بالقيمة التنبؤية للمعلومات Predictive Valueأو القيمة الإسترجاعية للمعلومات Feedback Value أي التأكد أو تصحيح توقعات سابقة) فعلى سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على إستغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العملات المخططة مثلا.

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي و الأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة المنشأة على مواجهة إلتزامات عندما تستحق. وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤيه فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، وتتعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية فعلى سبيل المثال تزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات.[1]

3) المصداقية Reliability :

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها . وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الإعتراف بها يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال إذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني فإن إعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص50.

تكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- **التعبير الصادق Representational Faithfulness**:لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحدث الأخرى التي يفهم أن تصورها أومن المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة. وهكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقا لمعايير الإعتراف بالأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية.

تتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره وهذا ليس بسبب التحيز فيها ولكن إلى الصعوبات الملازمة والتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو في تصميم وإستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات مالية والأحداث. وفي حالات محددة تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية فعلى سبيل المثال (رغم أن غالبية المنشآت تكون شهرة عبر الزمن) إلا أنه غالبا يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بدرجة ثقة معقولة إلا أنه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الإعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الإعتراف بها وقياسها.[1]

- **الجوهر قبل الشكل Substance Over For**: إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكل قانوني. فعلى سبيل المثال يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل لملكية الأصل إلى الطرف الآخر إلا أن هناك إتفاقيات تضمن إستمرارية تمنع المنشأة بالفوائد الإقتصادية المستقبلية للأصل. وفي مثل هذه الظروف فإن إتبار العملية عملية بيع لا تمثل بصدق العملية التي تمت (إن كان هناك عملية حقا).
- **الحياد Neutrality** : يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية. ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة إختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.
- **الحيطة والحذرConservatism** : من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشكوك

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابقه، ص ص52-53.

فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ومطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية. ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للإلتزامات والمصروفات. ولا تعني ممارسة الحيطة والحذر خلق إحتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها أو تقليل معتمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للإلتزامات والتصرفات حيث عندها لا تكون القوائم محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية.[1]

- **الإكتمال Completeness**: من أجل أن تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة . أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

4) القابلة للمقارنة Comparability : يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي. وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة عبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشأة المختلفة.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغييرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت، المختلف أن تطبيق معايير المحاسبة بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

يجب أن لا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد كما يجب أن لا تعيق عملية تقديم معايير محاسبة محسنة. إن من غير المناسب للمنشأة أن تستمر في سياسة محاسبية بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملاءمة والمصداقية كما أنه من غير المناسب للمنشأة أن تبقى على سياستها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة ومصداقية.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص54-56.

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن فإن من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

المطلب الثاني : مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كم تتنوع أغراض إستخدماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى.

ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد: [1]

1- **المستثمرون:** يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الإقتصادية على توزيع الأرباح.

2- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الإقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الإستحقاق.

3- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب الأعمال.

كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.[2]

4- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

5- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتماد عليها.

[1] محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2009، ص15.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص44.

6- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد بالتالي أنشطة المنشآت. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

7- **الجمهور:** تؤثرالمنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة إحتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات. حاجات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا . وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة . وتستند تلك الأهداف على أن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية . وتعد تلك النقطة هامة لأنها تعني أنه عند

إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين إفتراض وجود مستوى من الأهلية Competencies لدى المستخدمين حيث أن لذلك أثر هام على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات .[1]

عادة ما يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة. وتهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط وإتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي إحتياجاتها. إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

أ- أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:[1] أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

-فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

- أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة.

- وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

ب- أهداف القوائم المالية:

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي والتغير في مركزه المالية، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الإقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي بإحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض إتخاذ القرارات الإقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية.

قد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي.
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الإستثمارية والتمويلية والتشغيلية.

[1] مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فحات عباس، سطيف، 2008/2007، ص67.

– إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

ما أشار إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الإستحقاق وفرض الإستمرارية. [1]

كما ورد في الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية.

كذلك فقد ورد في نفس الإطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلبي حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، ولا كنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية لقراء القوائم المالية من أجل مساعدتهم في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية.

لكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة في عهدتها مما يساعد قراء القوائم المالية على إتخاذ قراراتهم حول الإستمرارية في الإستثمار في المنشأة أو التنازل عنها وبيعها والإتجاه نحو منشأة أخرى والتصويت على الإبقاء على الإدارة أو عزلها.[2]

أولا– عرض القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي. [3]

نص قانون 11/07 حسب المادة 25 ما يلي: تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

[1] سليم عباسي، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص 13.

[2] حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2000،ص16.

[3] أحمد مخلوف ، مداخلة بعنوان ، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية مشتركة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، 13-15 أكتوبر 2009، ص07.

أ – قائمة المركز المالي: تعرف كذلك بالميزانية العمومية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة [1]، توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من إلتزامات سواء من قبل الملاك أو إتجاه الغير[2]، تظهر أثر لنتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية [3].

ب – قائمة حساب النتائج: يصف عمليات المنشأة أو الوحدة الإقتصادية على فترة زمنية وهذا غالبا ما تكون فترة سنة مالية، الإيرادات والتكاليف يتم الإعتراف بها عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند الزبائن [4] .

في تعريف آخر فإنه يسمى كذلك بقائمة الدخل ، تبين نتيجة أعمال إدارة المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين(ميزانية أول مدة وآخرها)، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الإستحقاق للأرباح .

ج– قائمة جدول سيولة الخزينة: هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الإختلافات في المؤسسة، وبالتالي يحدد مقبوضات(مصادر السيولة) والمصروفات(المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة[5] كما يوفر معلومات حول المقبوضات النقدية خلال الفترة المحاسبية [6]، تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو إستثمارية أو تمويلية[7] .

حيث يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين

---

[1] خديجة لدرع و ليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (LAS1)، ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010، ص05.

[2] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، ص169.

[3] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص13.

[4] http://search.4shared.com/postDownload/bt7H_k0P/ online.html

[5] Bruno Colmant et autres, Comptabilité financière normes IAS- IFRS, collections synthex Pearson, France, 2008, P216.

[6] Thomas R. Robinson, and others, international Financial statement analysis, John Wiley & Sons, 2009, Canada, P 216.

[7] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص56.

–الطريقة الغير مباشرة : هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة، يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا.

– الطريقة المباشرة: هي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكن تنطبق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالإستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالإستثمار كالحيازة أو التنازل على الإستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، إقتراض، تسديد القروض، الرفع من رأس المال...إلخ [1].

د– قائمة تغيرات الأموال الخاصة: تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى [2] .

هـ– الملحق: يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية وإضافة لإفصاحات عن الإلتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال [3] .

ثانيا– الاعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية Over all Considérations:

1_التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs:

يجب أن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات، والأحداث الأخرى على حسابات المنشأة ذات العلاقة، وكذلك توفر الشروط التي تقتضيها المفاهيم المحاسبية وطرق الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتعاريفها وإعداد القوائم المالية استنادا إلى هذه المعايير إضافة IFRSsويفترض عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للإفصاحات الإضافية عند الضرورة أن تؤدي إلى قوائم مالية تحقق التمثيل العادل.

يتطلب المعيار IAS1أن تقوم المنشأة التي تلتزم بإعداد قوائمها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية

[1] صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008، ص189.

[2] عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص213.

[3] منور أوسرير محمد مجبر، مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق "،معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي17و18 جانفي2010، ص4.

بالنص على ذلك الالتزام صراحة وبدون تحفظ من خلال الملاحظات، مع تأييد ذلك من قبل المدقق في رأيه عن القوائم المالية، ويجب عدم وصف القوائم المالية بأنها متوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSsإلا إذا كانت ملتزمة بكل متطلبات هذه المعايير (IFRSs) [1]

لا يتم تصحيح السياسات المحاسبية غير المناسبة من خلال الإفصاح عن تلك السياسات المستخدمة أو الملاحظات أو التفسيرات، بل لابد من اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لعكس تصحيح هذه السياسات من الناحية المحاسبية إضافة إلى الإفصاح عن كل ما يتعلق بهذه السياسات لإزالة أي غموض يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

يشير المعيار IAS 1 في بعض الظروف النادرة، أن الإدارة قد تتوصل إلى أن الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs يكون مضللا إلى حد بعيد، بحيث يكون متعارضا مع أهداف القوائم المالية المنصوص عليها في إطار إعداد وعرض القوائم المالية، وفي هذه الحالة فيتطلب من المنشأة ما يلي:

- عدم تطبيق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRSs
- الإفصاح المفصل عن طبيعة وأسباب عدم تطبيق المعايير والآثار الناجمة عن ذلك.
- بيان المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها والتي تمثل خروجا عن معايير التقارير المالية الدولية IFRSs

وهذا يعتبر إقرارا واضحا من قبل مجلس معايير المحاسبية الدوليةIASB بإمكانية الخروج عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs، وفي سبيل ذلك يجب تفعيل الإدارة لحكمها الشخصي بما يؤدي إلى تحقيق التمثيل الصادق والعرض العادل للمعلومات المالية الموثوقة والصحيحة.

2-فرضيةالاستمراريةGoing Concerna:

تعتبر فرضية استمرارية المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يفترض بالمنشأة التي تعد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSs أن تكون مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث تعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة، والتي تختلف بلا أدنى شك عن إعدادها وفق المفهوم التصفية الذي يستند على عدم قدرة المنشأة على الاستمرارية، وبذلك فيجب على المنشأة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس فرضية الاستمرارية، وفي هذه

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص98.

الحالة يتطلب المعيار IAS 1 إدراج مجموعة من الإفصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرة المنشأة على الاستمرار.[1]

3-المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق Accrual Basis of Accounting:

من متطلبات المعيار IAS 1 أن تقوم المنشأة بإعداد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق والذي يعترف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم، وكذلك بالإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضها أو لم يتم، ويتعلق أساس الاستحقاق بالاعتراف ببنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الدخل، والمصروفات) استنادا إلى طرق الاعتراف الت يتضمنها الإطار، وبخصوص قائمة التدفقات النقدية فلا تعد على أساس الاستحقاق كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية.

4-الاتساق أو الثبات Consistency

يعني الاتساق: الثبات في استخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وقد يكون الاتساق متعلق بالمعالجات المحاسبية كمعالجة الاهتلاك بأحد الأساليب التي أقرتها معايير التقارير المالية الدولية IFRSs، أو تقييم المخزون بأحد طرق التقييم التي تضمنها المعيار IAS 2 المتعلق بالمخزون، أما فيما يتعلق بالقوائم المالية فالاتساق يرتبط بالعرض والتصنيف لبنود القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، وأسلوب إعدادها، وكذلك شكل وإعداد قائمة الدخل، ويجب الثبات باستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف إلا إذا كان التغير:

- مبررا بتغير الظروف
- متطلبا جديد المعايير التقارير المالية الدولية IFRSs
- يؤدي إلى معلومات أكثر دقة وموثوقية.

وأهمية الاتساق تكمن في قابلية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمقارنة، ولذلك فإذا تم تغيير أسلوب العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الجديدة.

5-الأهمية النسبية ومستوى التجمع Materiality and Aggregation:

تعني الأهمية النسبية باعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، مثل اعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصاريف إيرادية استنادا إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص99.

النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية.[1]

6-المقاصة Off setting:

تعني المقاصة إظهار بنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض، كإظهار صافي في الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، وهذا يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح والبعد عن الشفافية، وينص المعيارIAS1 على عدم جواز إجراء مقاصة بين بنود الأصول والالتزامات، أوبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كان ذلك مطلوبا أو جائزا بموجب معيار من معايير التقارير المالية الدولية IFRSs .

7-المعلومات المقارنة Comparative Information:

تتعلق المعلومات المقارنة بالتزويد بمعلومات عن فترة أخرى، وذلك تطبيقا لخاصية قابلية المقارنة Comparability والتي تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخر سابقة للمنشأة ذاتها ،أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض الاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي وغير ذلك ،ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعداده باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمبدأ الثبات أو الاتساق، ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعود لنفس المنشأة فيتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل ا لقيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات، إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك.

يجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب إدراج إفصاحات عما يلي:

- طبيعة عمليات إعادة التصنيف.
- قيمة كل بند أو فئة معينة من البنود التي تمت إعادة تصنيفها.
- أسباب إعادة التصنيف.

إذا كانت إعادة عرض المعلومات المقارنة غير عملية، فيجب الإفصاح عما يلي:

- أسباب عدم إعادة تصنيف البنود ذات العلاقة.
- طبيعة التعديلات التي تتم فيما لو تم إعادة تصنيف القيم ذات العلاقة.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص101.

ثالثا– الفرضيات الأساسية التي ينبني عليها إعداد القوائم المالية:

الفرضيات الرئيسية هي ما يتم إفتراضه عند إعداد القوائم المالية، حيث لا يمكن تصور إعداد قوائم مالية أن تتضمن معلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقا لهذه الفرضيات ، وهما فرضيتان:

1– المحاسبة المستندة إلى أساس الإستحقاق Accrual Basis of Accounting:

ينبني إعداد القوائم المالية على فرضية مفادها إستخدام أساس الإستحقاق عند إعداد المنشأة لقوائمها المالية والذي يعني الإعتراف بالمصروفات بما في ذلك الخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها نقدا أو لم يتم وكذلك الإعتراف بالدخل بما في ذلك المكاسب التي يتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضه نقدا أو لم يتم، وتنعكس آثار إتباع أساس الإستحقاق على كل من الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، أما قائمة التدفقات النقدية فلا تعد وفقا لأساس الإستحقاق بل يتم إعدادها بإستخدام الأساس النقدي كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية أو ما يطلق عليه البعض المركز النقدي للمنشأة، ويتعلق بفرضية المحاسبة المستندة إلى أساس الإستحقاق مبدأ مقابلة الدخل بالمصروفات التي تتعلق بالفترة المالية لتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة حيث يتم الإعتراف بالمصروفات والدخل اللذين يخصان الفترة المالية وتسجيلها عند حدوثها وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ولا يتوقف ذلك على حدوث نشاط نقدي يتعلق بالقبض أو الدفع النقدي.[1]

2– فرضية الإستمرارية Going Concern:

تعتبر فرضية إستمرارية المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يتم إفتراض أن المنشأة التي تعتمد على القوائم المالية إستنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSs مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث تعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة في نهاية كل فترة مالية إستنادا إلى مفهوم الدوريةPeriodicity، وبذلك فيجب الإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على إستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الإستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الإستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس الإستمرارية التي تعد على أسس قياس منها التكلفة التاريخية، ولاكن يجب الإستغناء عن بديل القياس هذا لصالح بديل القيمة السوقية. يرتبط بفرضية الإستمرارية مجموعة من الإعتبارات والمبادئ التي لا تكون كذلك عند إفتراض التصفية، كون المنشأة ما ولدت لتموت وتصفى بل لتستمر إلى عمر غير محدود، كتجاهل الأسعار السوقية للأصول غير المتداولة حيث

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 48-102.

أنها لم يتم إقتناءها لأغراض بيعها، وهذه إستنادا إلى فرضية الإستمرارية أما عند إفتراض تصفية المنشأة فيجب الأخذ بالأسعار السوقية لمثل هذه الأصول.

المبحث الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بجودة معلومات القوائم المالية

المطلب الاول: جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخصائصها

1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

الجودة كمصطلح يقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته، وكما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه إستنادا إلى الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، كذلك المسؤولين عن القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية لأهدافها ومن أهم الصفات التي أقرتها دراسة (asobat) لتقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية هي: الملائمة القابلية للتحقيق التحرر من التحيز القابلية للقياس الكمي.[1]

كما تعرف الجودة هي مدى قدرة على استخدام المعلومات في المجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة.[2]

2- خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد الخصائص على النحو التالي:[3]

أ- الملائمة: يمكن تحقيق الملائمة من خلال تحقيق التأثير المباشر لاستخدام المعلومات على اتخاذ القرار، ويمكن وصف المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساس يكون أكثر رشدا من القرار المتخذ بدونها وتستند الملائمة على ثلاث دعائم هي:

- التوقيت المعلومة:يقصد بذلك أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها.

- التغذية العكسية:يقصد بذلك قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح أي يجب أن تكون صالحة للاستخدام في تقييم الأعمال التاريخية.

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن،2006، ص189.

[2] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمت الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية، مجلة جامعة الإسكندرية، العدد2، المجلة رقم46، يوليو 2009، ص27.

[3] مؤيد محمد الفضل، المحاسبة الإدارية، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،ص410.

– القدرة على التنبؤ:يقصد بذلك أن تكون المعلومات صالحة ومفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

ب - الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

تتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية والهامة وأنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر والأنشطة الاقتصادية، أي أنها تمثل بصدق الموضوع الذي تتناوله وبما يجعلها صالحة للاستخدام.

ج-القابلة للمقارنة

يقصد بذلك قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنات بين الأنشطة المتماثلة من جهة، ومن عام لأخر من جهة أخرى، حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ماحققه تجاه الأخر أو من سنة لأخرى.

د – الثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى

يقصد بذلك الثبات في القياس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة زمنية لأخرى، بما يمكن من إتمام عملية المقارنة بكفاءة وفعالية، ولا يعني ذلك الثبات في إتباع طريقة أو سياسة معنية.

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية

1– أهمية تدقيق القوائم المالية: باتت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظراً لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين.[1]

يكمن دور التدقيق المحاسبي في ما يلي:

- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية.
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.

[1] مجدي محمد سامي، مرجع سابق، ص30.

– تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية

– جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.

2– دور التدقيق في تحسين جودة المعلومة المحاسبية:

يساهم التدقيق في تحسين المعلومات المحاسبية وذلك من خلال :[1]

– يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء

– يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتحاد القرار.

– يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.

– يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دوراً هاما ورئيساً خصوصا وأن المدقق الخارجي المستقبل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.

– يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجيها النظام المحاسبي في المؤسسة.

3– علاقة أبعاد التدقيق المحاسبي (الفحص، التحقيق، التقرير) بجودة معلومات القوائم المالية:

يرتبط تحليل دور المحاسبي في تحسين جودة معلومات القوائم المالية بتحليل دور كل من:

1. **الفحص المحاسبي**:هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة فهو الإلية لتقييم

[1] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم علوم إقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص44.

المعايير والطرق والبيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى وتتمثل هذه المعايير في العناصر التالية: [1] ملائمة المعلومات، قابلية الفحص، عدم التحيز في التسجيل، قابلية القياس الكمي.

2. **التحقيق المحاسبي**:إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية(الملائمة الحياد)كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة. [2]

3. **التقرير(الإبلاغ)**:بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية فعملية التحقيق تقودنا إلى معرفة مدى شفافية وموضوعية القوائم المالية.

المطلب الثالث: مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الاتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.[3]

بالإضافة إلى أنه يتعين على المدقق التطرق إلى مجموعة من العناصر أو الضوابط لمحتوى التقرير على غرار الاعتماد على المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية ، الالتزام والثبات في تطبيقها ، بالإضافة إلى تأكيده على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية من عدمه يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بمحتوى القوائم المالية ، يمكن توضيح أنواع التقارير التي يعدها المدقق في الشكل التالي:

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص13.

[2] رأفت سلامة محمود وأخرون، علم تدقيق الحسابات، دار المسير، عمان، الأردن، 2011، ص21.

[3] عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد وأخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص316.

شكل رقم : (02) أنواع تقارير التدقيق

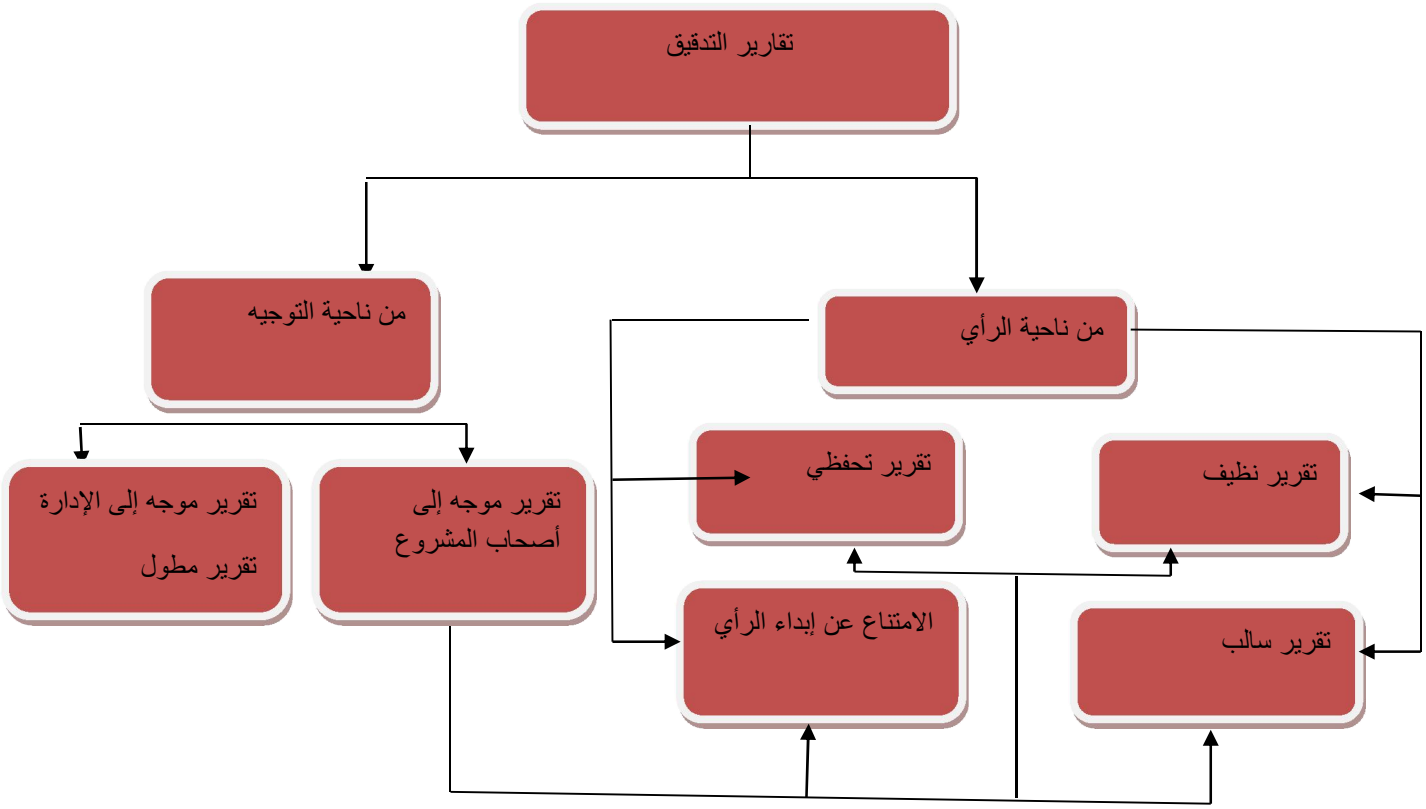

المصدر : محمود قاسم تنتوش ، نظم المعلومات في المحاسبة و المراجعة المهنية و دور الحاسوب في الإدارة و التشغيل ، بيروت، لبنان، 1998 ، ص4.

الخلاصة:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية لها دور كبير في توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات للمؤسسة، كما أنها مفيدة للمستخدمين المتنوعين في صنع القرارات الإقتصادية، إضافة إلى أنها تغطي كافة إحتياجات هؤلاء المستخدمين وبأقل تكلفة ممكنة.

مما يستلزم على مدقق الحسابات إبداء رأي فني محايد بإعتباره متخصصا ونزيها متمثلا في تقرير، مع ضرورة إيصال هذا الأخير إلى مستخدمي المعلومات الأمر الذي يترتب عنه تحقيق جودة القوائم المالية من جهة والمساعدة على إتخاذ القرارات من جهة أخرى

الفصل الثالث:

دراسة عينة من تقريري محافظ الحسابات لفترة 2012

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل اختيار مدى تطابق الجانب التطبيقي مع الجانب النظري، كان لابد من إسقاط هذا الأخير في صورة تطبيقية ، وهذا ما قمنا به من خلال إجراء دراسة تطبيقية بناءا على عينة مأخوذة من تقارير محافظ الحسابات بولاية المسيلة، وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل مبحثين تمثل المبحث الاول في القوائم المالية للشركة x_1 وقد تمثل المطلب الاول في دراسة و تحليل حسابات الشركة X1 في حين تمثل المطلب الثاني في تحليل حسابات الاعباء و إرادات الشركة x1 وتمثل المطلب الثالث في إبداء راي محافظ الحسابات لحسابات السنوية للشركة x1 فيحين تمثل المبحث الثاني في القوائم المالية للشركة X2 وقد تكون من ثلاث مطالب ،المطلب الاول دراسة و تحليل حسابات الشركة x2 اما المطلب الثاني تمثل في تحليل حسابات الاعباء و الايرادات للشركة X2 اما المطلب الثالث فتمثل في المصادقة على الحسابات السنوية للشركة X2 .

المبحث الأول : القوائم المالية للشركة (x1)

المطلب الأول: دراسة وتحليل الحسابات

1- حساب الأصول:

- الإستثمارات:

المبلغ الخام للإستثمارات وفق الجدول المبين أدناه يوضح أن مقتنيات الإستثمارات المسجلة إلى نهاية2012 هي 8933333دج

جدول رقم(02): يبين حساب الإستثمارات للشركة (X1)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
218	**المنشئات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية**	**8933333**
المجموع		**8933333**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1).

- الإهتلاكات:

طريقة الإهتلاك المستخدمة من طرف الشركة هي الطريقة الخطية ، ويتم الإهتلاك سنويا حيث أن المبلغ الإجمالي للإهتلاكات إلى غاية 2012/12/31 هو: 1575089دج.

جدول رقم(03): يبين حساب الإهتلاكات للشركة(X1)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
281	**إهتلاك التثبيتات العينية**	1575089
المجموع		1575089

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

أعمال الجرد المادي تمت وفق القوانين المعمول بها الخاصة بهذا المجال (القطاع) .

- الحساب275 قروض وأصول مالية أخرى غير جارية:

هذا المبلغ يتمثل في دفع كفالات قامت بها الشركة خلال سنة 2012.

جدول رقم(04): يبين حساب قروض وأصول مالية أخرى غير جارية للشركة (X1)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
275	**قروض وأموال مالية أخرى غير جارية**	**13141953**
المجموع		**13141953**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1).

– المخزونات:

المخزونات في الميزانية بتاريخ 2012/12/31 بمبلغ 41400544دج.

جدول رقم(05): يبين حساب المخزونات للشركة X1

رقم الحساب	البيان	المبلغ	الملاحظات
311000	**الموادواللوازم**	**41400544**	**عملية الجرد**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1).

– الحقوق:

– حساب 411 الزبائن:

هذا الحساب يمثل زبائن مبررة بفواتير:

جدول رقم(06): يبين حساب الزبائن للشركة X1

رقم الحساب	البيان	المبلغ
411	**الزبائن**	**19096986**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1).

-حساب الموجودات:

جدول رقم(07): يبين حساب الموجودات للشركة (X1)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
512010	BEA BOUIRA	3303143.82
512011	BEA BOUIRA	377750.11
512020	ABC ALG	28796.76-
512030	BEA BOUIRA SOBA	7638.17
512280	CPA BOUIRA	1929.86
53	الصندوق	589930.01

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

رصيد الحسابات البنكية بتاريخ 2012/12/31 هي نفسها الأرصدة المسجلة محاسبيا ولنفس الفترة برصيد إيجابي كما هو مبين أعلاه.

كما أننا لا نسجل أي تحفظات حول الحسابات البنكية وحالة التقارب البنكي محررة بانتظام وبطريقة قانونية.

2- حساب الخصوم:

- الأموال الخاصة:

بتاريخ 2012/12/31 مبلغ الأموال الخاصة هو **1000000**دج

وسائل التمويل تحت تصرف الشركة بصفة دائمة من قبل مالكيها وهي تشمل الحسابات الرئيسية التالية:

- رأس المال الاجتماعي: 1000000دج

مساهمات المالكين مقسمة بالتساوي بينهما، والجدول رقم 08 يوضح تقسيم رأس المال الإجتماعي لكل شريك.

جدول رقم(08): يبين حساب رأس المال الإجتماعي للشركةX1 **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
10101	الشريك الأول	500000
10102	الشريك الثاني	500000
المجموع		1000000

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال الاجتماعي متطابق مع ما هو موجود في القانون الأساسي للشركة ولا يوجد أي تعليق فيما يخص هذا الحساب.

– الحساب106 إحتياطات قانونية

جدول رقم(09): يبين حساب الإحتياطات للشركةX1 **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
106	**الإحتياطات**	336003
11	**الترحيل من جديد**	5133523

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

حسب القانون التأسيسي أخذت الإحتياطات القانونية بنسبة 5% من النتيجة الجبائية لسنة 2012، وذلك بعد إقتطاع الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 25% ، والباقي يرحل الى حساب11.

– وضعية الديون:

–الحساب40 الموردون:

جدول رقم (10):يبين حساب الموردون للشركة X1 **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
401	**موردو المخزونات والخدمات**	**47778474**
المجموع		**47778474**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

–الحساب 43 الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة:

هذا الحساب يتمثل في الديون شبه جبائيه الخاصة بالعمال و موضح كما يلي:

جدول رقم(11): يبين حساب الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة للشركة(X1)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
43100	**الضمان الإجتماعي**	**873600**
431200	**الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة**	**873600**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن للمؤسسة عمال منضمين إلى صندوق الضمان الإجتماعي وهذا يبين على أن للمؤسسة علاقة مع الغير، ومن بينهم صندوق الضمان الإجتماعي وغيرها من الصناديق الأخرى.

– الحساب 44 الدولة والجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة:

جدول رقم(12): يبين حساب الدولة والجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة للشركة(X1)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيـــــــــــــان	المبلـــــــــــغ
442000	IRG SUR SALAIRES	467864
444010	IBS2010	774117
444011	IBS 2011	587625
444012	IBS 2012	721069
445510	TVA A DECAISSER	42461
445700	TVA DUE SANS REFCTION	513432
المجموع		3106571

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

تم إقتطاع مبلغ IBS لسنة 2012 من النتيجة الجبائية من النتيجة الجبائية للمؤسسة بنسبة 25%

يخضع عمال الشركة (X1) على الضرائب للدخل الإجمالي للأجور والمرتبات بنسبة 10%

أما بالنسبة TVA 2012 يبين أن الشركة (X1) تسدد في الضرائب المستحقة والمتمثلة في الضريبة على الرسم، الرسم على القيمة المضافة للمبيعات غير مخفض والمستخرج من رقم الأعمال السنوي المصرح به الغير خاضع.

– الحساب 455 الشركاء–الحسابات الجارية:

جدول رقم(13): يبين الشركاء–الحسابات الجارية للشركة (X1)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
455001	**الشركاء– الحسابات الجارية (الشريك الأول)**	**10868180**
455002	**الشركاء– الحسابات الجارية (الشريك الثاني)**	**13031953**
455601	**الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة (الشريك الأول)**	**327705**
455602	**الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة (الشريك الثاني)**	**327705**
المجموع		**24555543**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة تأخذ بنسبة 10% بعد اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وبنسبة 5% توزيع الباقي على الشركاء ، أما في حالة دمج لرأس المال فلا تأخذ بنسبة 10%.

هذا المبلغ 24555543دج ناتج من تراكمات السنة الجارية والسنوات السابقة.

– النتيجة:

نتيجة السنة المالية هي نتيجة إيجابية (ربحية) بمبلغ **2163207دج**.

المطلب الثاني: تحليل حسابات الاعباء والإيرادات للشركة (x1)

أولا– الأعباء:

أعباء (مصاريف) الإستغلال مبينة كما يلي:

1– الحساب 60 مشتريات مستهلكة 71181786دج

مصاريف المواد الأولية المستهلكة خلال السنة باستثناء المخزونات المتبقية منها .

2– الحساب 62 الخدمات : 78349دج

الخدمات تتمثل في :

-الحساب 623 الإشهار والنشر والعلاقات العامة: 12500دج

- الحساب 626 مصاريف البريد والإتصالات السلكية والا سلكية: 65849دج

3- حساب 63 مصاريف المستخدمين: 14413386دج

كتلة الأجور تتكون من الأجور القاعدية والمنح والعلاوات بالإضافة إلى:

- الحساب 631 أجور المستخدمين: 11379654دج

- الحساب 635 الإشتراكات المدفوعة للهيئات الإجتماعية: 3033732دج

4- حساب 64 الضرائب والرسوم: 2550285دج

تتكون أساسا من:

- حساب 642 الرسم على النشاط المهني (TAP):2130030دج

- حساب 645 حقوق الطابع : 420255دج ، ويتضح أن المؤسسة أنجزت فواتير المبيعات وتم قبض المبلغ نقدا.

5- حساب 65 أعباء أخرى: 2555196دج

تتكون من الفوائد البنكية: **2555196دج** والمصاريف البنكية بالإضافة إلى الغرامات.

وتعتبر الفوائد البنكية مرتفعة جدا.

- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات: 54483960دج

مخصصات الإهتلاك تم التحقق منها عن طريق أخذ عينات وهي صحيحة حسابيا.

جدول رقم(14): يبين حساب مخصصات الاهتلاكات للشركة(X1) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
681	**مخصصات الإهتلاك**	**544839**
المجموع		**544839**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1)

ثانيا- حسابات الإيرادات:

- إيرادات الإستغلال:

كما هو مبين في جدول حساب النتيجة المرفق، مجموع إيرادات الإستغلال **94.963.025دج**هذا المجموع يتمثل في أداء الخدمات والمبرر بفواتير.

جدول رقم(15):يبين حساب تقديم خدمات أخرى للشركة (X1) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيـــــــــــان	المبلـــــــغ
706	**تقديم خدمات أخرى**	**94.963.025**
المجموع		**94.963.025**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X1).

المطلب الثالث: إبداء رأي محافظ الحسابات على الحسابات السنوية للشركة (X1)

المعلومات المالية مطابقة ما هو مبين في ميزان المراجعة والميزانية المحاسبية وجدول حساب النتيجةT.S.R.

أما الوثائق التي تم مراجعتها من طرف محافظ الحسابات تعطي الصورة الحقيقية للشركة كما تعطي معلومات مالية صحيحة ودقيقة للثروة الممتلكة من طرف الشركة لسنة 2012

بناءا على الأعمال التي قام بها محافظ الحسابات تم المصادقة على صحتها ومصداقية الحسابات إلى غاية 2012/12/31 في إنتظار الموافقة عليها من طرف الشركة(**X1**).

وتطبيقا لأحكام المادة 628 من المرسوم التشريعي رقم75-59 بتاريخ 1975/09/26 من القانون التجاري

المبحث الثاني: القوائم المالية للشركة (X2)

المطلب الأول: دراسة وتحليل الحسابات الشركة (X2)

1- حساب الأصول:

- الإستثمارات:

المبلغ الخام للإستثمارات وفق الجدول المبين أدناه يوضح أن مقتنيات الإستثمارات المسجلة إلى نهاية 2012 هي **19846488دج**

جدول رقم(16):يبين حساب الإستثمارات للشركة(X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
218	**المنشئات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية**	**19.846.488**
المجموع		**19.846.488**

-حساب 28 الإهتلاكات:

طريقة الإهتلاك المستخدمة من طرف الشركة هي الطريقة الخطية ، ويتم الإهتلاك سنويا حيث أن المبلغ الإجمالي للإهتلاك إلى غاية 2012/12/31 هو:**18649555دج**

جدول رقم(17):يبين حساب الإهتلاكات للشركة (X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
28	**إهتلاك التثبيتات العينية**	**18649555**
المجموع		**18649555**

ملاحظة: الجرد المحاسبي والجرد المادي متطابقان وهذا ما يدل على عدم وجود فروقات.

– حساب قروض وأصول مالية أخرى غير جارية:

جدول رقم(18):يبين حساب قروض وأصول مالية أخرى غير جارية للشركة (X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
27500	**الودائع والكفالات المديونة**	**7846537**
المجموع		**7846537**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2)

– المخزونات:

المخزونات في الميزانية بتاريخ 2012/12/31 بمبلغ **227260دج**

جدول رقم(19): يبين حساب المخزونات للشركة (X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
31	**المواد واللوازم**	**227260**
المجموع		**227260**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2)

–الحقوق:

–حساب 411 الزبائن:

هذا الحساب يمثل زبائن مبررة بفواتير

جدول رقم(20):يبين حساب الزبائن للشركة (X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
411	Clients	**51807820**
41109	Autres retenues de garantie	**1692077**
4110	Clients retenues de garantie	**5981846**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

– حساب 442 الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى

جدول رقم(21): يبين الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى للشركة (X2)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
44200	Taxes recuperables et proecomptes	**92134**
44207	Tva Deductible	**31055**
44240	precompte	**10749172**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2)

– حساب444 الدولة_ الضرائب على النتائج

جدول رقم (22): يبين حساب الدولة_ الضرائب على النتائج للشركة (X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
444	**الدولة_ الضرائب على النتائج**	**3006526**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

– حساب 445 الدولة_ الرسوم على رقم الأعمال

جدول رقم(23):يبين حساب الدولة_ الرسوم على رقم الأعمال للشركة (X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
445	**الدولة_ الرسوم على رقم الأعمال**	**7945742**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

– حساب 447 الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة

جدول رقم(24):يبين حساب 447 الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة للشركة (X2)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
447	**الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة**	**66900**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

– حساب 47 الحسابات الإنتقالية الإنتظارية

جدول رقم (25): يبين حساب 47 الحسابات الإنتقالية الإنتظارية للشركة (X2)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
4700	**الحسابات الإنتقالية الإنتظارية**	**120134**
4715	**الحسابات الإنتقالية الإنتظارية**	**336609**
4740	**الحسابات الإنتقالية الإنتظارية**	**91150**
4750	**الحسابات الإنتقالية الإنتظارية**	**5800**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

رصيد الحسابات البنكية بتاريخ 2012/12/31 هي نفسها الأرصدة المسجلة محاسبيا ولنفس الفترة برصيد إيجابي كما هو مبين أعلاه.

كما أننا لا نسجل أي تحفظات حول الحسابات البنكية وحالة التقارب البنكي محررة بانتظام وبطريقة قانونية.

2– حساب الخصوم:

– الأموال الخاصة:

بتاريخ 2012/12/31 مبلغ الأموال الخاصة هو 10940000دج

وسائل التمويل تحتصر في الشركة بصفة دائمة من قبل مالكيها وهي تشمل الحسابات الرئيسية التالية:

– رأس المال الإجتماعي: 10940000دج

مساهمات المالكين متمثلة في:

جدول رقم(26):يبين رأس المال الإجتماعي للشركة X2

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ	النسبة
01	**رأس المال الإجتماعي**	**10940000**	**%100**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2)

رأس المال الاجتماعي متطابق مع ما هو موجود في القانون الأساسي للشركة ولا يوجد أي تعليق في ما يخص هذا الحساب.

– حساب 106 الإحتياطات القانونية

جدول رقم (27):يبين الإحتياطات للشركة X2 **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
106	**الإحتياطات القانونية**	**1630625**
11	**الترحيل من جديد**	**10139647**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

– وضعية الديون:

–حساب44 الدولة والجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة:

جدول رقم(28): يبين حساب الدولة والجماعات العمومية ، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة للشركة (X2)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
444	**الدولة، الجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة**	**1121286**
المجموع		**1121286**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

– حساب40 الموردون:

جدول رقم(29): يبين حساب الموردون للشركة (X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
401	موردو المخزونات والخدمات	3758421
409	الموردون الدائنون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب,RRR الواجب الحصول عليه، والحسابات الدائنة الأخرى	442500
المجموع		38026741

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2)

– حساب 419 الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة RRR المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها:

جدول رقم(30): يبين حساب الزبائن الدائنون للشركة (X2). **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
41905	الزبائن الدائنون	59501

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

جدول رقم(31): يبين حساب العاملون والحسابات المرتبطة بهم للشركة(X2) **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
425	المستخدمون_ التسبيقات والمدفوعات على الحساب الممنوحة	57272
421	المستخدمون_ الأجور المستحقة	1146324

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

– حساب 43 الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة:

هذا الحساب يتمثل في الديون شبه جبائيه الخاصة بالعمال وهو موضح كما يلي:

جدول رقم(32): يبين حساب الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة للشركة (X2)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
431	**الضمان الإجتماعي**	**195703**
43130	**الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة**	**70485**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

يتضح من الجدول أن للمؤسسة عمال منضمين إلى صندوق الضمان الإجتماعي وهذا يبين أن للمؤسسة علاقة مع الغير ومن بينهم صندوق الضمان الإجتماعي وغيرها من الصناديق الأخرى.

– الحساب 455 الشركاء– الحسابات الجارية

جدول رقم (33): يبين حساب الشركاء– الحسابات الجارية

رقم الحساب	البيـــــــــــان	المبلـــــــــــغ
455	**الشركاء– الحسابات الجارية**	**18.410.356**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

هذا المبلغ ناتج من تراكمات السنة الجارية.

– النتيجة:

نتيجة السنة المالية (T.S.R) هي نتيجة إيجابية (ربحية) بمبلغ 3394479دج.

المطلب الثاني: تحليل حسابات الاعباء والإيرادات للشركة (X2)

أولا– الأعباء:

أعباء (مصاريف) مبينة كما يلي:

1– مشتريات مستهلكة : 20477396دج

مصاريف المواد الأولية المستهلكة خلال السنة بإستثناء المخزونات المتبقية منها.

2– الخدمات: 6461306دج

الخدمات تتمثل في المصاريف البريدية ومصاريف الإشهار...إلخ

3– مصاريف المستخدمين: 6456446دج

كتلة الأجور تتكون من الأجور القاعدية والمنح والعلاوات بالإضافة إلى أعباء المستخدم.

4- الضرائب والرسوم:72180دج

تتكون أساسا من الرسم على النشاط المهني وحقوق الطابع.

5- أعباء أخرى: 4470دج

تتكون من الفوائد البنكية: **4470دج**

6- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات: 1460579دج

مخصصات الإهتلاكات تم التحقق منها عن طريق أخذ عينات وهي صحيحة حسابيا.

جدول رقم(34): يبين حساب مخصصات الإهتلاك للشركة (X2)

(الوحدة: 1دج)

رقم الحساب	البيان	المبلغ
681	**مخصصات الإهتلاك**	**1.460.579**
المجموع		**1.460.579**

ثانيا- حساب الإيرادات:

- إيرادات الإستغلال:

كما هو مبين في جدول حساب النتيجة المرفق، مجموع إيرادات الإستغلال **39.123.094دج**هذا المجموع يتمثل في أداء الخدمات والمبرر بفواتير.

جدول رقم(35): يبين حساب إيرادات الإستغلال للشركة X2 **(الوحدة: 1دج)**

رقم الحساب	البيان	المبلغ
706	**تقديم خدمات أخرى**	**39.123.094**
المجموع		**39.123.094**

المصدر: تقرير محافظ الحسابات لفترة 2012 للشركة (X2).

المطلب الثالث: إبداء رأي محافظ الحسابات على الحسابات السنوية لشركة (X2)

بعد مراجعة هذا التقرير عن طريق أخذ عينات عدد من المعاملات المسجلة في دفتر الأستاذ العام، إتضح أن المعلومات المالية مطابقة ما هو مبين في ميزان المراجعة والميزانية المحاسبية وجدول حساب النتيجةT.S.R.

أما الوثائق التي تم مراجعتها من طرف محافظ الحسابات تعطي الصورة الحقيقية للشركة كما تعطي معلومات مالية صحيحة ودقيقة للثروة الممتلكة من طرف الشركة لسنة 2012

بناءا على الأعمال التي قام بها محافظ الحسابات تم المصادقة على صحتها ومصداقية الحسابات إلى غاية 2012/12/31 في إنتظار الموافقة عليها من طرف الشركة(X2).

وتطبيقا لأحكام المادة 628 من المرسوم التشريعي رقم75-59 بتاريخ 1975/09/26 من القانون التجاري.

خلاصة:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف من تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري وإختبار مدى تطابق مع الواقع العملي، وصحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل لها في هذا الفصل كالتالي:

- جودة التدقيق المحاسبي من جودة القوائم المالية
- يعمل التدقيق المحاسبي على زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية وهذا من خلال إعداد تقرير نهائي للمحافظ والذي يحتوي على معلومات تتضمنها القوائم المالية والتي تستخدم في عملية إتخاذ القرارات سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية للمؤسسة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية و يعتبر موضوع التدقيق المحاسبي من المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين و المهنيين في مجال تدقيق الحسابات و التحليل المالي حيث أن القوائم المالية جاءت خدمة لاحتياجات الاطراف المتعاملة مع المؤسسة و تقييم نشاطها ،و تمثل القوائم المالية الصورة الحقيقية للمؤسسة .

من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، تم التوصل إلى أن التدقيق المحاسبي له دور في زيادة موثوقية و مصداقية المعلومة المحاسبية و هذا ما توفره مختلف اعمال التدقيق سواء الداخلي او الخارجي ،غير ان التدقيق الخارجي للحسابات يمثل ضمان أكبر حول مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية في ظل تمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية و الحياد في الرأي .

للإلمام بحيثيات الموضوع الذي تم تناوله من خلال ثلاث فصول ،فصلين نظريين و فصل تطبيقي و عليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة ، بالشكل التالي :

اختبار الفرضيات :

الفرضية الاولى : و التي تنص على " توفر القوائم المالية معلومات محاسبة يمكن الاعتماد عليها في اعداد تقارير محافظ الحسابات، وقد تم اثبات هذه الفرضية من خلال تحليل تقارير مدقق الحسابات الخارجي فوجدنا ان مدقق الحسابات قدم رأي فني محايد من خلال دراسة و تدقيق جميع القوائم المالية ،وفي الاخيرة تم التوصل الى اثبات الفرضية حيث استنتجنا انه يمكن الاعتماد على محتوى القوائم المالية في اعداد تقارير مدقق الحسابات الخارجي .

الفرضية الثانية :و التي تنص على " التدقيق و تحليل القوائم المالية يساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية " تم التوصل لإثباتها وذلك بعد القيام بتدقيق و تحليل عناصر القوائم المالية .

الفرضية الثالثة : و التي تنص على ان " التدقيق المحاسبي الخارجي يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية " تم التوصل لإثباتها من خلال دراسة و تحليل حسابات القوائم المالية للشركتين (X_1) و (X_2) .

نتائج الدراسة :

1- يساعد التدقيق و التحليل لمعلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية .
2- فعالية التدقيق المحاسبي في اكتشاف أخطاء في القوائم و حالات التلاعب و الغش
3- للتدقيق المحاسبي دور هام في مصداقية و موثوقية المعلومات في القوائم المالية .
4- تتفق المفاهيم المالية و المحاسبية على فعالية التدقيق المحاسبي في تحسين جودة معلومات القوائم .
5- ترتكز جودة القوائم المالية على درجة اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية و التقرير عنها .

التوصيات :

بعد تناول موضوع التدقيق المحاسبي و دوره في تحسين جودة القائم المالية الذي يعتبر من اهم المواضيع الهامة، سواء في الجانب النظري او التطبيقي من هذا البحث ،وبعد استخلاص نتائج البحث و إثبات صحة الفرضيات يمكن اقتراح جملة من التوصيات :

1- إعداد سجل يحتوي على جميع حالات المخالفات و الاخطاء التي واجهتها المؤسسة في السنوات السابقة .
2- أن تقرير محافظ الحسابات في نهاية السنة المالية لا يكفي لاكتشاف كل الاخطاء و مواطن الضعف ،فعليه يجب على مدير الشركة أن يبرمج و يضع في القريب العاجل مدقق داخلي على مستوى الشركة حتى يقلل من فرص التلاعب .
3- يجب توسيع مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الغش ،بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة في آرائهم عن مصداقية و عدالة هذه القوائم في التعبير عن المراكز المالي للمؤسسة الاقتصادية و نتائج أعمالهم .
4- ضرورة الاهتمام بالتوصيات و الاقتراحات التي تتدرج ضمن التقرير النهائي للمراجعين .

آفاق الدراسة :

إن موضوع التدقيق المحاسبي يبقى مفتوحا للدراسات أخرى يمكن أن نقترح بعض الدراسات:

1- أهمية التدقيق المحاسبي في صنع القرارات .

2- دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات .

3- دور التدقيق المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية .

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب باللغة العربية:

1- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

2- الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

3- القاضي حسين، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2000.

4- الشيرازي عباس مهدي ، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

5- جمعة أحمد حلمي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

6-جمعة أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن،2005.

7- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية، الطبعة الثانية ، دار وائل لنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2004.

8- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر و الطباعة، عمان، الأردن، 1999.

9- رأفت سلامة محمود وأخرون، علم تدقيق الحسابات، دار المسير، عمان، الأردن، 2011.

10- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن،2006.

11- عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد وأخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

12- عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر.

13- متولي محمد الجمل، عبد المنعم محمود، المراجعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1973.

14- محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

15- محمد الفيومي وعوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.

16- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

17- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2009.

18- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن.

19- محمود السيد الناغي، المراجعة(إطار النظرية والممارسة)، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر، المنصورة، مصر، 1992.

20- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.

21- مؤيد محمد الفضل، المحاسبة الإدارية، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

22- وليم توماس و امرسون هنكي، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997 .

ثانيا: الرسائل والأطروحات العلمية

1- أحمد حلمي جمعة، المدخل السلوكي كأداة لتحسين الحكم الشخصي للمحاسب عند إعداد القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،مصر، 1995.

2- محمود السيد الناغي، الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير عملية الرقابة على الحسابات ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 1976.

3- مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، رسالة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008.

4- صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008.

5- صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، رسالة لنيل شهادة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

6- سليم عباس، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير ، رسالة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 .

7- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة لنيل شهادة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

ثالثا: القوانين الرسمية

1-الجريدة الرسمية ، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27-28-29، العدد74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25نوفمبر2007.

2- المواد من 65إلى 70، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحافظ المعتمد، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، الموافق ل 11 جويلية 2010.

3- المادة715 مكرر06، المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، القانون التجاري الجزائري.

رابعا: المداخلات والمقالات

1- أحمد مخلوف ، مداخلة بعنوان ، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية مشتركة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، 13-15 أكتوبر 2009 .

2- إبراهيم شحاته خاطر ، نموذج مقترح لزيادة فعالية المراجعة في ترشيد مستخدمي المعلومات من خلال نظرية الاتصال، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة العدد4، 1991.

3- حامد عبد المعطي شعبان، تحليل مخاطر الإنفاق الاستثماري والمعالجات المحاسبية المقترحة لمواجهتها، المجلة العربية للإدارة، العدد2، 1989.

4- خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (LAS1), ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010.

5- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمت الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية، مجلة جامعة الإسكندرية، العدد2، المجلة رقم46، يوليو 2009 .

6- منور أوسرير محمد مجبر ، مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق "،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 1و18جانفي2010.

خامسا: الكتب باللغة الأجنبية

1- AAA,committee on Basic Auditing, concepts, Astatement of Basic Audit - ing concepts, American Accounting Association.

2- AICPA , Statement On Auditing Standards (SAS) No.22, Planning And Supervision, AICPA, n.y.1978.

3- Brown, R.G., Changing Audit Objectives and Techniques, Independent Auditing Standards, Ed.J.C.Roy, Holt, Rinehart & Winston Inc.N.Y., 1964.

4- Bruno Colmant et autres, Comptabilité financière normes IAS-IFRS, collections synthex Pearson, France, 2008.

5- Ibid., ISA, No.230, Documentions .

6- IFA, Hand Book, Auditing. ISA,No.220 .

7- Kohler, E.I., A Dictionary for Accountants,4th Ed., Prentice-Hall, inc., 1970-1973.

8- Thomas R. Robinson, and others, international Financial statement analysis, John Wiley & Sons, 2009, Canada.

الملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث إستخلاص دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، ولمعالجة الموضوع إعتمدنا على عينة من تقارير محافظ الحسابات التي تتضمن رأيه حول تدقيق القوائم المالية، وذلك خلال فترة (2012) .

إستخدمنا أداتي المقابلة الشخصية و المستندات بهدف التوصل إلى فهم أوضح لإشكالية ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية؟ بالإعتماد على دراسة حالة و إستنادا للنتائج المتوصل اليها نجد أن التدقيق المحاسبي له دور في زيادة موثوقية و مصداقية المعلومة المحاسبية و هذا ما يوفره التدقيق الداخلي أو الخارجي غير أن التدقيق الخارجي يمثل ضمان أكبر حول مصداقية القوائم المالية .

الكلمات المفتاحية:

التدقيق المحاسبي، جودة القوائم المالية ، تقرير محافظ الحسابات، المؤسسة

Résumé

Nous avons tenté, dans cette recherche, de mettre à jour le rôle de l'expertise comptable dans l'amélioration des états financiers, et afin de traiter le sujet nous nous sommes appuyés sur un échantillon de rapports émanant du commissaire aux comptes comprenant son appréciation des états financiers relatif à l'exercice de 2012.

Nous nous sommes appuyer à la fois sur l'entretien et les documents comme outils de recherche dans le but de parvenir à une meilleure appréhension de la problématique s'énonçant dans les termes suivants : dans quelle mesure l'expertise comptable contribue-t-elle à l'amélioration des états financiers ?
Sur la base de l'étude de cas et des résultats auxquels nous sommes parvenus, nous pouvons déduire que l'expertise comptable permet d'accroître la fiabilité et la crédibilité des données comptables par le biais des audits interne et externe bien que l'audit externe assure davantage de crédibilité aux états financiers.

Mots clés

Expertise comptable – qualité des états financiers – rapport du commissaire aux comptes - entreprise

تم بحمد الله